صوت الشعب

جريدة أسبوعيّة سياسيّة جامعة ★

العـــدد 12 ـــ الخميس 18 أوت 2011 الثمن 600 ملّيم - 1.5 يورو

من أجل وحدة الشعب وقواه الثوريّة ضد القوى المعادية للثورة

|| ص3

الشارع يعود لاستكمال مهام الثورة

في ظل تواصل تعنت حكومة الباجي السبسي وضربها عرض الحائط بمطالب الشعب التونسي، نظمت مجموعة من المحامين والقضاة مسيرة ضخمة بمشاركة بعض الأحزاب من بينها...

|| ص5

حمام سوسة: رموز العهد البائد مطالبون بالرحيل

جبنيانة: حزب العمال يقترح حلولا لمشاكل الفلاحة

الهوّاريّة: هل تحالفت «حركة النهضة» مع القوى المعادية للثورة ؟

|| ص12

الافتتاحية

احتجاجات شعبية مشروعة

تشهد بلادنا هذه الأيام موجة جديدة من الاحتجاجات التي تعكس الغضب المتنامي في صفوف الشعب جراء ما يلحظه من سعي محموم للقوى الرجعية للالتفاف على ثورته وإجهاضها. وقد مثل تراخي القضاء في محاسبة رموز نظام بن علي ومساعدة البعض منهم على الإفلات من العقاب وما شاب حركة نقل القضاة هذه السنة من تلاعب لا يختلف عما كان يجري في العهد السابق، سببا رئيسيا من أسباب هذه الاحتجاجات الموجهة ضد حكومة الباجي قائد السبسي التي فقدت ثقة الشعب وأصبح ينظر إليها كمهندس لعملية الالتفاف على الثورة في كافة المستويات السياسية والاجتماعية.

لقد كان القضاء في عهد بن علي صورة لنظامه، مستبدا وفاسدا، وكان أحد أهم أهداف ثورة الشعب التونسي إعادة تنظيم هذا الجهاز على أسس جديدة تقطع مع الماضي حتى يقوم هذا الجهاز بدوره في حماية حرية الناس وحقوقهم وتكريس أهداف الثورة. ولكن شيئا من ذلك لم يحصل. فقد حافظت حكومة الغنوشي ومن بعدها حكومة السبسي على الجهاز القضائي كما هو ولم تطهره من رموز الاستبداد والفساد ولم تباشر إعادة تنظيمه بما يؤشر لتغييرات جدية وحقيقية فيه وهو ما جعله يتمادى في ممارساته وأساليبه القديمة...

البقيّة صفحة 2

«أحمد الرحموني» رئيس جمعية القضاة التونسيون: «رموز الفساد مازالت فاعلة في وزارة العدل و المحاكم»

|| ص4

لندن: الديمقراطية البرجوازية تكشر عن أنيابها

|| ص13

أزمة الرأسمالية العالمية... وهذا زلزال آخر !

|| ص13

بقيّة الافتتاحية

طيعا، متسامحا مع رموز النظام السابق، ظالما، متعسفا مع أبناء الشعب.

وفي الحقيقة فإن ما يعيشه القضاء لا يشذ عما تعيشه بقية أجهزة الدولة من أمن وإدارة وإعلام وغيرها من أوضاع فاسدة لم يشملها التغيير، والسبب في ذلك هو أن الحكومة المؤقتة لا تريد حقا التغيير بل هي تحافظ على أجهزة الدكتاتورية وترممها وتفعّلها للحفاظ على سلطة الرجعية وإجهاض ثورة الشعب وحصرها - أي الثورة - في مجرد التخلص من بن علي وعصابته دون التخلص من نظامه الجائر ككل. وهو ما يعطي للاحتجاجات العارمة لهذه الأيام مشروعيتها إذ من حق الشعب أن يدافع عن ثورته ويعمل على استكمال مهامها التي من بين محاورها الرئيسية إعادة تنظيم الدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها، ومن بينها المؤسسة القضائية، على أسس ديمقراطية حتى تجسد إرادة الشعب وتكون في خدمته لا في خدمة أقليات طبقية فاسدة، وتساعده على تحقيق تحرره السياسي والاجتماعي والوطني.

صوت الشعب

وفاة مسترابة لمسؤول

توفي مسؤول سابق في وزارة الداخلية يوم السبت الفارط في ظروف غامضة بسجن المرناقية، والمتوفي هو ميلود الساري المدير العام للشؤون المالية في عهد بن علي والمتهم على خلفية تورطه في الاستيلاء على أموال عامّة بعد 14 جانفي وهو ما يفتح الباب على عديد التأويلات من بينها إمكانية اعترافه أثناء التحقيق بتورط بعض الوجوه التي مازالت تصول و تجول بوزارة الداخلية وهو ما يؤول بنا إلى التخمين في إمكانية تصفيته جسديا.

أول مجلس وطني

انعقد المجلس الوطني لحزب العمال الشيوعي التونسي يومي 13 و14 أوت الجاري بحضور القيادة الوطنية للحزب والمنسقين الجهويين.

وقد تدارس المجلس الوضع العام بالبلاد والمهام المطروحة على الحزب في المرحلة القادمة وخاصة انتخابات المجلس التأسيسي واستكمال مهام الثورة تجسيما لشعار مؤتمر الحزب الأخير. كما تعرض المجلس إلى الوضع التنظيمي للحزب سعيا منه إلى مزيد تقوية صفوف الحزب حتى يكون جاهزا للمهام الكبرى التي تنتظره.

وبالتوازي مع ذلك، عقد اتحاد الشباب الشيوعي التونسي ندوة جهوية بمناضلي جهة تونس من أجل مناقشة وضعه التنظيمي والوضع السياسي العام.

مسيرة موازية

شهدت ساحة محمد الخامس مسيرة دعت إليها قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل وشاركت فيها بعض الأحزاب من بينها الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد والنهضة للمطالبة بمحاسبة رموز الفساد. وقد انطلقت المسيرة انطلاقا من بورصة الشغل وسط حماية أمنية مكثفة من البوليس. مسيرة تذكرنا بالمسيرات التي كان يقوم بها التجمع والأحزاب الموالية لنصرة القضايا العربية صونا لماء الوجه.

قضية المطار

قضت المحكمة الابتدائية بباب بنات في جلسة مغلقة يوم الجمعة 12 أوت بعدم سماع الدعوى في حق 7 متهمين في قضية مطار قرطاج وبالسجن لمدة تراوحت بين 4 أشهر و6 سنوات في حق البقية.

وقد وقع الحكم بعدم سماع الدعوى في حق علي السرياطي و6 متهمين آخرين في قضية تزوير وتهريب ومجموعة من القضايا الجمركية في حين وقع الحكم على: ليلى الطرابلسي ب 6 سنوات سجن وصخر الماطري بـ 4 سنوات وعماد الطرابلسي بسنتين ومنصف الطرابلسي بسنة ونصف..

كما تم إسناد خطية لكل المتهمين الذين صدر في حقهم حكم بالسجن بلغت في مجملها 200 مليار.

ولم تخل المحكمة من تذمر المواطنين الذين لم يتوانوا عن التعبير عن استيائهم من نتائج المحاكمة وخاصة فيما يتعلق بعلي السرياطي.

وفي المقابل أكد المحامون الحاضرون بالمحكمة أن الأحكام كانت معقولة جدا باعتبار أن السرياطي كان بحالة سراح في هذه القضية. وبالتالي فهم يعتبرون أن هذه الإحالة مردها عدم ثبوت التهم في حقه.

كما شدد المحامون على نزاهة القاضي الذي بت في هذه القضية مذكرين أن للنيابة العمومية الحق في الاستئناف وتقديم مستنداتها في الغرض وإثبات التهم المتعلقة بالسرياطي..

حق الرد

ورد علينا نص من أعضاء المجلس العلمي بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، وهو ردّ على النص الذي كنا نشرناه في العدد 11 من «صوت الشعب» الصادر بتاريخ 11- 08 -2011 بعنوان: «نوع جديد من التجمعيين الهواة يظهر بعد الثورة» للدكتورة "أم الزين بن شيخة» . نعتذر عن عدم نشره في هذا العدد لضيق المساحة ونتعهد بنشره كاملا في العدد القادم.

الأمن التونسي...

أدانت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان استعمال العنف في التعامل مع المتظاهرين وجاء هذا في تقرير أصدرته في مؤتمر صحفي نظم بتونس، معتبرة بأن جهاز الأمن التونسي يفتقر إلى أساليب وآليات التأطير في مجال التعاملات فعديد الانتهاكات مازالت تحصل في حق الشعب كما أكد بأن إصلاح المنظومة الأمنية يحتاج إلى وقت.

بطاقة جلب دولية

انعقد المجلس الوطني لحزب العمال الشيوعي التونسي يومي 13 و14 أوت الجاري بحضور القيادة الوطنية للحزب والمنسقين الجهويين.

وقد تدارس المجلس الوضع العام بالبلاد والمهام المطروحة على الحزب في المرحلة القادمة وخاصة انتخابات المجلس التأسيسي واستكمال مهام الثورة تجسيما لشعار مؤتمر الحزب الأخير. كما تعرض المجلس إلى الوضع التنظيمي للحزب سعيا منه إلى مزيد تقوية صفوف الحزب حتى يكون جاهزا للمهام الكبرى التي تنتظره.

وبالتوازي مع ذلك، عقد اتحاد الشباب الشيوعي التونسي ندوة جهوية بمناضلي جهة تونس من أجل مناقشة وضعه التنظيمي والوضع السياسي العام.

بيان

أصدر حزب العمال الشيوعي التونسي بيانا على إثر التحركات الشعبية التي عرفتها البلاد يوم 15 أوت حيّ فيه «عودة الشارع وجماهير الشعب إلى التحرك والاحتجاجات السلمية. وعبر «عن إدانته للتعامل القمعي لقوات البوليس ومن ورائها وزارة الداخلية والحكومة المؤقتة وحمّلها مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع من احتقان. ودعا، في خاتمة البيان، جماهير الشعب والشباب إلى مواصلة التحركات الميدانية من أجل التصدي لقوى الثورة المضادة واستكمال إنجاز مهام الثورة.

وفاة مسؤول كبير

توفي مسؤول كبير سابق في وزارة الداخلية يوم السبت الفارط في ظروف غامضة بسجن المرناقية، والمتوفي هو ميلود الساري المدير العام للشؤون المالية في عهد بن علي والمتهم على خلفية تورطه في الاستيلاء على أموال عامّة بعد 14 جانفي وهو ما يفتح الباب على عديد التأويلات من بينها إمكانية اعترافه أثناء التحقيق بتورط بعض الوجوه التي مازالت تصول و تجول بوزارة الداخلية وهو ما يؤول بنا إلى التخمين في إمكانية تصفيته جسديا.

عدد المسجلين بالقائمات الانتخابية..

اوضح رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كمال الجندوبي خلال ندوة صحفية عقدت يوم الثلاثاء الفارط بمقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، ان نسبة المسجلين بالقائمات الانتخابية بلغت 55 بالمائة من مجموع الناخبين و يحتل الشباب الصدارة.

مسيرة موازية لاتحاد الشغل

شهدت ساحة محمد الخامس مسيرة دعت اليها قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل و بمشاركة بعض الاحزاب من بينها الحزب الديمقراطي التقدمي و حركة التجديد و النهضة للمطالبة بمحاسبة رموز الفساد و قد انطلقت المسيرة انطلاقا من بورصة الشغل وسط حماية امنية مكثفة من البوليس ، مسيرة تذكرنا بالمسيرات التي كان يقوم بها التجمع و الاحزاب الموالية لنصرة القضايا العربية صونا لماء الوجه.

مراد بوبالة أو السبسي «بوشبيحة»

حدثنا التاريخ عن مراد باي الثالث الذي كان يملك سيفا حادا من الطرفين وباللفظة التركية يطلق عليه اسم «البالة» وكان يقتل كل يوم «رعاياه» وإن يمرّ يوما دون أن يقتل يقول: «لقد جاعت البالة...» .

وحدثتني الأحداث الأخيرة عن الباجي قائد السبسي وبوليسه أو ما يطلق على تسميته بـ «الشبيحة» على شاكلة عصابات بشار الأسد. فما شاهدته يوم الإثنين يبين حقيقة هذا الباي الجديد لتونس الذي لم «يسلم» من قمعه لا العامل ولا التلميذ ولا الطالب ولا المحامي ولا الصحافي ولا السياسي فحتى أشجار شارع الحبيب بورقيبة كانت تتنفس دموعا!! حتى أنّ أحد المواطنين علّق قائلا: «الشعب أنهى ثورته يوم 14 جانفي والعملاء ركبوا قطار الثورة يوم 15 جانفي فهل يلزمهم 23 سنة أخرى من الظلم والقمع حتى ينعم الشعب التونسي بحريته..!؟»

حتى لا أنسى أنّه في ذلك اليوم في الطرف المقابل وغير بعيد عن شارع الحبيب بورقيبة في بورصة الشغل هنالك من وقعت حمايته والمشهد يذكرنا بمسيرتين على طرفي نقيض، مسيرة الأحرار ومسيرة التجمع وللسادة القرّاء أن يصنفوا من هم أصدقاء الشعب؟ ومن هم أصدقاء الرجعية والدكتاتورية؟

زهير الزويدي

جريدة أسبوعيّة يصدرها: حزب العمال الشيوعي التونسي
المدير: حمة الهمامي
رئيس التحرير: عبد الجبار المدوري
العنوان: 47 شارع مدريد، الطابق 2، تونس.
البريد الإلكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الهاتف: 71247698
مطبعة الصريح

بيان المجلس الوطني لحزب العمال الشيوعي التونسي (13 و 14 أوت 2011):

من أجل وحدة الشعب وقواه الثوريّة ضد القوى المعادية للثورة

اجتمع المجلس الوطني لحزب العمال يومي 13و14 أوت الجاري. وهو أول اجتماع لهذا المجلس منذ تأسيس الحزب. وقد تدارس المجلس الوضع السياسي العام بالبلاد وكذلك الوضع التنظيمي للحزب. وفي خاتمة أشغاله أصدر المجلس البيان التالي:

تمرّ ثورة الشعب التونسي بمرحلة دقيقة من مراحل تطورها، فبعد أن نجحت الجماهير الثائرة في إجبار الدكتاتور على الفرار وفرض تعليق العمل بدستور 1959 والدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي يسنّ دستورا جديدا وحل مجلس النواب والمستشارين الصوريين و»حل التجمع الدستوري» والبوليس السياسي، عادت القوى المعادية للثورة إلى تنظيم صفوفها من جديد مستفيدة من تواصل سيطرتها على عديد أجهزة الدولة في المركز والجهات من حكومة وقضاء وأمن وإعلام وإدارة... ومستغلة فرصة تراجع الحركة الشعبية نتيجة «الانفلاتات الأمنية» المبرمجة وإذكاء النعرات والصراعات الجانبية (الجهوية، العروشية، العقائدية...) والحملات الإعلامية والأمنية الرامية إلى ضرب وتشويه التحركات الاحتجاجية وكذلك تشتت القوى السياسية والاجتماعية والمدنية المنحازة للثورة.

وقد تكثفت في الآونة الأخيرة المؤشرات الدالّة على أن القوى الرجعية تقدمت بشكل واضح في مسار الالتفاف على الثورة وتتمثل خاصة في التواطؤ الواضح من الحكومة في تسهيل إفلات من أجرموا في حق الشعب من المحاسبة والعقاب وتسترها على العناصر الفاسدة في القضاء والإدارة والإعلام والأجهزة الأمنية بل وترقيتها وتعيينها في مناصب عليا، وكذلك في تكثيف عمل البوليس السياسي بنفس وجوه ونفس أساليب عهد بن علي من اعتقالات تعسفية وتعذيب واعتداءات جسدية ومعنوية ومراقبة وتنصّت. ومن جهة أخرى تعمل بقايا «التجمّع» المنحلّ والأحزاب الجديدة المتفرّعة عنه على التكتل وتوحيد صفوفها للانقضاض على الثورة والعودة إلى الصدارة عبر مؤسسات الثورة وشعاراتها ومن غير المستبعد إذا تواصلت الأمور على حالها تمكنها من الدخول إلى المجلس التأسيسي بنسبة هامة خاصة وأنها تتمتع بإمكانيات مالية وسياسية هامة جرّاء ارتباطها بأوساط المال، وتواصل وضع يدها على أموال «التجمّع» والمواقع التي كان يحتلها في أجهزة الدولة. ولم تعد أزلام «التجمّع» هذه تعمل في الخفاء بل أصبحت تتحرّك بشكل سافر ووقع مستعملة الميليشيات المنظمة للاعتداء على المناضلين وجماهير الشعب.

وفي سياق آخر، شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعا هائلا في الأسعار وخاصة أسعار الموادّ الغذائية الأساسية في عام «صابة» استثنائية ممّا انعكس بشكل سافر على الأوضاع المعيشية للطبقات والفئات الشعبية وحتى المتوسّطة. ولم تتخذ الحكومة إجراءات جدية وملموسة لحماية المقدرة الشرائية لهذه الفئات وتحسين ظروف عيشها والتصدي لأعداء الشعب من محتكرين وسماسرة، بل تواصل حملاتها العدائية تجاه أيّ تحرّك شعبي أو عمّالي احتجاجي أو مطلبي وتجاه النقابات هادفة من وراء ذلك إلى تحميل الطبقات والفئات الشعبية وحدها كلفة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة والظالمة التي انتهجها بن علي والتي تواصل الحكومة المؤقتة اتباعها في حين تقدّم إلى الأقلية الميسورة والدوائر الرأسمالية المحلية والأجنبية كلّ التطمينات والامتيازات لمواصلة نهب ثروات البلاد واستغلال شعبها وكادحيها.

إن الشعب التونسي لم يثر من أجل إسقاط بن علي والطرابلسية فقط ليعوّضوا بعصابة جديدة بل من أجل تقويض أركان النظام الدكتاتوري بالكامل وإقامة نظام ديمقراطي على أنقاضه يحقق للشعب حريته ويحفظ له حقوقه. كما أنّ الشعب لم يقم بالثورة من أجل الحرية السياسية فقط بل من أجل تفكيك النظام الاجتماعي القائم على الاستغلال الفاحش والتفقير والتهميش والتمييز الاجتماعي والجهوي بهدف إقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد يحقق للتونسيات والتونسيين العدالة والكرامة ويوفر لهم شروط الانعتاق والتحرر الوطني والاجتماعي والنهضة الشاملة.

إن حماية ثورة الشعب والمضيّ بها إلى استكمال جميع أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية والثقافية تفرض على جماهير الشعب وقواه الثورية والديمقراطية مزيدا من اليقظة ومواصلة التعبئة وخوض التحركات الميدانية السلمية بكل الأشكال المتاحة من أجل محاصرة قوى الثورة المضادة والتصدّي لمخططاتها الرامية إلى الالتفاف على المكاسب التي حققتها الجماهير الثائرة من أجل تعميق المكاسب التي حققها الشعب وتعزيزها بأخرى جديدة وكذلك من أجل كشف ما تقوم به بعض القوى، التي كانت في المعارضة قبل 14 جانفي وارتدّت عن الثورة، من مناورات تسعى إلى الانقضاض على السلطة مستعملة نفس أساليب نظام بن علي بما في ذلك التذيّل للقوى والدوائر الأجنبية الاستعمارية والرجعية وكذلك شراء الذمم عن طريق المال السياسي الذي يتراكم دون معرفة مصادره. إن هدف هذه القوى لا يتجاوز ترميم نظام بن علي والحفاظ على أجهزته وعلى قاعدته الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاته وسياسته الخارجية.

إن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي تمثل استحقاقا أساسيا في هذه المرحلة إذ يمكن لهذه الانتخابات أن تكون محطة لدفع المسار الثوري إذا تمكنت جماهير الشعب وقواه الثورية والديمقراطية والتقدمية من عزل القوى المعادية للثورة وغلق الباب أمام تسللها إلى المجلس التأسيسي وانتخاب مجلس يعكس الإرادة الشعبية ويعمل على استكمال مهام الثورة.

إن تحديات المرحلة الحالية تفرض على القوى المنحازة للثورة من أحزاب وتيارات سياسية ومنظمات وجمعيات اجتماعية ومدنية ومستقلين ومثقفين ومبدعين وشباب ونساء، تكتيل جهودها من أجل التصدّي لمخططات الثورة المضادة والأطراف السائرة في ركابها والمهادنة لها وتأطير جماهير الشعب المتحفزة لمواصلة النضال من أجل حماية ثورتها واستكمال مسارها. إن المجلس الوطني لحزب العمال الشيوعي التونسي يتوجه بنداء إلى هذه القوى قصد تكثيف المشاورات بينها والالتقاء على برنامج موحّد سياسي واقتصادي واجتماعي منسجم مع إرادة شعبنا ونابع من أهداف ثورته من أجل التقدم في تحقيقها ومن أجل المواجهة المشتركة لاستحقاق المجلس التأسيسي حتى يترجم إرادة الشعب التونسي وطموحاته.

إن الظرف يقتضي منّا جميعا تحمّل مسؤولياتنا التاريخية تجاه نضالات شعبنا وتضحياته ودماء شهدائه حتى يتمكن من الانتصار النهائي على نظام الاستبداد والاضطهاد ومن بناء النظام الديمقراطي الشعبي المنشود الذي يكرس الحرية والمساواة والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن حزب العمال يدعو القوى المتمسكة بالثورة إلى عقد ندوة وطنية في أقرب الآجال لاتخاذ الإجراءات التي يتطلبها الوضع ولمواجهة تكتل القوى الرجعية بتكتل للقوى الثورية والديمقراطية في جبهة صلبة ومناضلة.

حزب العمّال الشيوعي التونسي
(تونس في 14 أوت 2011)

الطرهوني، مكره أخاك لا بطل

مازالت التصريحات التي أدلى بها سمير الطرهوني حول الدور الذي لعبته «فرقة مجابهة الإرهاب» في إيقاف بعض المقربين من بن علي ومن زوجته تثير التعاليق والتساؤلات خاصة حول مدى صحة هذه التصريحات والمغزى من خروجها في هذا الوقت بالذات الذي تميز باشتداد الهجوم على الثورة وعودة بعض رموز الفساد والاستبداد إلى مراكز حساسة في الدولة وإطلاق سراح من تم إيقافهم في بداية الثورة من ركائز النظام البائد في المجال الأمني والقضائي والإداري.

إن تصريحات الطرهوني لا يمكن تناولها بمعزل عن الإطار الموضوعي والسياق العام الذي تنزلت فيه. والمهم في هذه التصريحات ليس مدى صحتها من عدمه بل في علاقتها بالمؤسسة البوليسية التي ارتكز عليها نظام بن علي البوليسي ولا تزال القوى المضادة للثورة تعتمد عليها بشكل كامل من أجل الالتفاف على الثورة وإعادة النظام الدكتاتوري.

ولا يمكن وضع شهادة الطرهوني في نفس خانة شهادة الراجحي والفرياني، لأن الأولين فضحا ما يدور داخل الأسوار المغلقة لوزارة الداخلية والنوايا المبيتة لإعادة إنتاج المنظومة البوليسية التي كانت سائدة في عهد بن علي. في حين أن الطرهوني حاول تلميع صورة المؤسسة الأمنية وتقديمها في صورة المنقذ للشعب والمساهم في الثورة، إلى درجة يخيل للمستمع أن الثورة لم يقم بها الشعب بل هي نتاج بطولة رجل الأمن الذي هو في حقيقة الأمر «مواطن قبل كل شيء» والذي ما كان عليه سوى «الانحياز لصفوف الشعب عندما تصبح الأوضاع لا تطاق» .

إن ما قام به الطرهوني - إذا ما سلمنا بصحته – يعتبر عاديا في أي وضع ثوري. ففي خضم النشاط الثوري للجماهير تبدأ مؤسسات الدولة التابعة للنظام القديم بالانهيار والتفكك وتجد العناصر والفئات الشعبية الأكثر ترددا نفسها مجبرة على الالتحاق بالثورة ودعمها. والمؤسسة البوليسية ليست بمعزل عن ذلك. وهذا ما لاحظناه خلال الانتفاضات الشعبية التي سبقت هروب بن علي حيث انهارت معنويات الأجهزة القمعية وأصابها الإحباط والتردد... ومن الطبيعي أن تتمرد بعض العناصر في صفوفها وتلتحق بالانتفاضة. لكن هذا التحليل لا يجب أن ينسينا أن النظام البوليسي في عهد بن علي كان متماسكا إلى أبعد الحدود وبقي كذلك ومازال إلى اليوم. وحتى الطرهوني لمح إلى ذلك عندما قال بأنه بعد أن أتم مهمّته في المطار تمّ إيقافه واستجوابه من طرف «أمن الدولة». هذا الجهاز الذي بقي متماسكا لحظات فقط بعد هروب وهو اليوم يزداد نفوذا ويعتبر الذراع العسكرية للقوى المضادة للثورة.

وما قاله الطرهوني في خاتمة حديثه لإحدى القنوات التلفزية هو الأساس، عندما أكد أنه لا يمكن إصلاح البلاد تكون تطهير وإصلاح وزارة الداخلية وبناء المؤسسة الأمنية على أسس ديمقراطية.

عبد الجبار المدوري

رئيس جمعية القضاة التونسيون «أحمد الرحموني»:

«رموز الفساد مازالت فاعلة في وزارة العدل و المحاكم»

تبين من خلال محاكمة الفاسدين وأصحاب النفوذ في عهد النظام السابق أن «دار لقمان ماتزال على حالها» . فبغض النظر عن حالة السخط والخيبات المتكررة حول محاسبة المتورطين في قتل وتعذيب الأبرياء واختلاس أموال الشعب فإن حلقات الأحداث الأخيرة من مسلسل المحاكمات الساخنة باتت تؤكد وبشكل واضح تقاعس القضاء، الأمر الذي طرح أكثر من تساؤل محير حول نزاهة واستقلاليته حيث رأت فئة واسعة من الجمهور في أبعاده استهتارا بمشاعر التونسيين تمهيدا لتنفيذ سياسة الأرض المحروقة.

«صوت الشعب» كان لها لقاء مع رئيس جمعية القضاة التونسيون الأستاذ أحمد الرحموني حول التحديات والعراقيل التي يواجهها القضاء التونسي اليوم، مسلطة الضوء على القرارات النيابية الأخيرة بعد مغادرة العقربي وإطلاق سراح العديد من الوزراء المتهمين بقضايا الفساد. فكان الحوار التالي:

أحمد الرحموني

في البداية، هل يمكن القول أن القرار النيابي بتحجير السفر كان متأخرا نسبيا خصوصا بعد فرار السيدة العقربي وإطلاق سراح العديد من الوزراء السابقين والمتهمين بالفساد واستغلال النفوذ وقتل الشهداء؟

أعتبر أن هذه الوقائع ليست إلا مظاهر من الخلل الأصلي ويجب التسليم بأن ما يمر به القضاء ما هو إلا نتيجة منطقية لأنه بقي على حاله ولم يخضع طوال هذه الفترة الانتقالية لأي تطوير. لذلك يجب أن نقر أن المحاكمات وممارسة حق التتبع على مستوى النيابة العمومية لم تكن في مستوى تطلعات الشعب التونسي لأن العدالة الانتقالية لم تحوّر بعد وزارة العدل أو إدارة العدالة في البلاد. كما أن القضاء التقليدي هو المدعو لكشف الحقائق وإلى تتبع المجرمين والمتسببين في الانتهاكات السابقة وإلى جبر الأضرار والمحاسبة وهذه المقتضيات لا يمكن أن تتحقق إلا بنظرة أو مشروع يعمل على تأهيل القضاء للقيام بذلك.

ونحن أكدنا كجمعية قضاة تونسيين تسهيل فرار بعض رموز الفساد وطالبنا بتحقيق إداري بهذا الخصوص حيث لا يمكن أن نقبل تحقيقا مستقلا دون تعيين الشخص المسؤول عن التهريب. لكن يبقي التساؤل والحديث عن عملية تساهل في مستوى المسؤولين السياسيين في هذا الشأن لأن الوضع الحالي يقتضي من السلطة السياسية المؤقتة التوجه إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة خوفا من استغلال الوضع الأمني المرتبك للفرار من وجه العدالة.

أليس أشد ما يخشاه المواطن التونسي اليوم أن يصبح ملف الفساد في الجهازين القضائي والأمني ورموز الفساد في طي النسيان؟

أعتقد أن كل تأخير لفتح ملف الفساد في المؤسسات السياسية ستكون نتائجه وخيمة على الانتقال الديمقراطي وما نلاحظه اليوم يبين أن الحكومة المؤقتة لم تتمكن من إصلاح المؤسسة القضائية في إرساء إجراءات التطهير واستبعاد كل من كان مسؤولا سواء كان ذلك على مستوى الأمن أو على مستوى القضاء.

وباعتقادي أن المطلوب هو أن يتم في إطار إصلاح شامل للمنظومة القضائية والأمنية من خلال الاعتماد على سياسة واضحة تستهدف استبعاد المتسببين في الانتهاكات السياسية السابقة ومن تورّط مع النظام الاستبدادي ويعتبر هذا من الضروريات المطلبية والأولية لكل عدالة انتقالية.

برأيك ما هي العراقيل التي تواجه القضاء اليوم؟

أعتبر أن أكثر عائق هو إدارة العدالة أو إدارة القضاء في شكلها الحالي وهي إدارة موروثة عن النظام السابق سوى على مستوى وزارة العدل أو على مستوى إدارة المحاكم أو النيابة العمومية وهذا العائق جعل إدارة العدالة التي تمت صياغتها على قياس نظام الوصاية القديم الذي مازال فاعلا وموجودا في وزارة العدل أو المجلس الأعلى للقضاء أو في المؤسسات القضائية والحركة القضائية الأخيرة تبقى على حالها. وبالتالي لا يمكن الحديث على استقلال القضاء في هذه الفترة الانتقالية من دون تفكيك إدارة القضاء الحالية على مستوى مؤسستها أو على مستوى رموزها لأن هذه الرموز مازالت فاعلة سواء في وزارة العدل أو في المحاكم نفسها.

كيف تفسر التحديات القضائية اليوم ؟ وهل من آليات يمكن تفعيلها لمواجهة العراقيل التي يواجها القضاء بعد مسلسل المحاكمات الأخيرة؟

أعتقد أن من الأولويات في هذه الفترة:

أولا: إجراء إصلاحات على إدارة القضاء بما في ذلك إجراءات التقييم والاعتماد على حلول انتقالية مناسبة لاستهداف إقرار الحلول النهائية في انتظار صياغة وتكريس المبادئ الدستورية للسلطة القضائية.

ثانيا: الاعتماد على حركة قضائية تقطع مع الماضي ويكون من أهدافها إحداث تغييرات داخل الجسم القضائي بهدف تجديد نفسه وإعادة الثقة إليه.

ثالثا: وبصفة انتقالية إرساء إدارة ذاتية للقضاء وذلك بالتخفيف من امتيازات السلطة التنفيذية على سبيل المثال ورفع يد السلطة التنفيذية على النيابة العمومية بهدف فتح الباب لتتبع ومحاسبة المتورطين كإنشاء مجلس أعلى انتقالي تحال له الاختصاصات الأصلية لوزارة العدل وبقصد إدارة شؤون القضاء والقضاة ويجب على كل هذا أن يستند إلى وحدة التمشي داخل المنظومة القضائية بمفهومها الواسع بمعنى أن يقع إشراك وتمثيل كل الأطراف المعنية بإصلاح المؤسسة القضائية كالمحامين ومساعدي القضاء على أن يتم ذلك في إطار وحدة القضاء العدلي والإداري والقضاة ودائرة المحاسبات.

حاوره محمد علي لطيفي

«المتغطّي بمتاع الناس عريان»

أعلن جلول عياد وزير المالية في حكومة السبسي يوم 29 جويلية الفارط عن تأسيس مؤسسة بنكية جديدة سمّيت «صندوق الودائع والضمانات» وقال أن الصندوق «سيموّل مشاريع البنية التحتيّة وسيرافق المشاريع الصغرى والمتوسطة التي ستبعث في الجهات التي حرمت من النمو» .

طبّلت مساءها قنوات التلفزة ومن الغد الصحف كعادتها لهذا «المشروع الكبير» ولم تنتبه، أو تغافلت، أن المشروع «سلعة بايته» كما يقال في اللهجة العامية.

«صندوق الودائع والضمانات» بضاعة قديمة/جديدة سبق أن أعلن عنها رضا شلغومي وزير مالية بن علي في جوان 2010 وهي النقطة 13 من «البرنامج الرئاسي لرفع التحديات» .

هذا يعني أن حكومة السبسي تواصل نفس النهج التمويهي الذي مارسته الدكتاتورية مع الشعب التونسي.

الوزير جلول عياد مرّ مرّ الكرام على مصدر التمويلات التي سيستعملها الصندوق. لماذا لا يقول لعموم التونسيين أن رأس مال الصندوق، 3400 مليون دينارا، سيؤتى به من الـ2700 مليون دينارا الموجودة في صندوق الادخار الوطني الذي يديره البريد التونسي وهي ودائع في مجملها صغيرة يدخرها المواطنون، والـ500/600 مليون دينارا المودعة ضمانات مختلفة لدى الخزينة العامة.

الصندوق، يقول جلول عياد، سيقوم بتكوين شركات تمويل (societed'investissement à capital risque) و يشتري رقاع الشركات في البورصة وسندات الخزينة...

هذا يعني أن الدولة ستبعث هيكلا بنكيا (بنايات وموظفين وسيارات إدارية ومكيفات...) بتلك الودائع الصغيرة (أكثر من 80 بالمائة منها بين20 و 800 دينارا) التي يدخرها المواطن البسيط لأيام الشدة. «المتغطّي بمتاع الناس عريان» يا سي عيّاد ...

بعد الالتزامات المالية الخارجية التي كبلت بها البلاد في قمة «دوفيل» ها هي حكومة السبسي، فاقدة الشرعية، تعيد الكرّة وتريد استبلاه الشعب التونسي.

سالم بن يحيى

جلول عياد

الشارع يعود لاستكمال مهام الثورة

لا مصالحة قبل المحاسبة

في ظل تواصل تعنت حكومة الباجي السبسي وضربها عرض الحائط بمطالب الشعب التونسي، نظمت مجموعة من المحامين والقضاة مسيرة ضخمة بمشاركة بعض الأحزاب من بينها حزب العمال الشيوعي التونسي وفصيله الشبابي اتحاد الشباب الشيوعي التونسي والمؤتمر من أجل الجمهورية وعدد من المواطنين للمطالبة باستقلالية القضاء وتطهيره من رموز الفساد بعد المحاكمات المهزلة والمسرحية التي قام بإخراجها السبسي وقام بدور البطولة فيها كل من وزير العدل والقضاة المورّطين مع النظام المباد.

حكومة الثروة في مواجهة شعب الثورة

بداية التحرك كانت يوم الاثنين الفارط مع حوالي العاشرة صباحا من أمام بهو المحكمة الابتدائية باب بنات أين أكد المحامي عبد الناصر العويني بأن القضاء مازال يتستر على المجرمين ويعمل بتعليمات الإدارة والسلطة، واعتبر بأن دماء الشهداء وجراح المصابين لا يمكن المتاجرة بها أو العبث بمشاعر أهاليهم، مبينا بأن الحضور الغفير الذي لبى نداء الواجب دليل كاف لتكذيب تخمينات حكومة الباجي السبسي بقدرته على تركيع أبناء الشعب التونسي من خلال تبرئة عبد الرحيم الزواري والبشير التكاري وعلي السرياطي وتهريب السيدة العقربي.

ورفع المتظاهرون شعارات تندد بالحكومة العميلة للباجي السبسي»استقالة استقالة يا حكومة العمالة»، «وجاك الدور يا سبسي يا دكتاتور» وتطالب باستقلالية القضاء ومحاربة رموزه المورطة مع نظام بن علي»الشعب يريد قضاء مستقل» .

وزارة العدل تعوّض بـ «حمام الهناء»

تحوّلت المسيرة بعد ذلك أمام وزارة العدل أين جوبه المحامين بمنعهم بالقوة من اجتياز الاسلاك الشائكة من قبل قوات البوليس المرابطة بالمكان إلا أن إرادة المحامين كانت أقوى وإصرارهم كان أثبت مما دفع بالبوليس تحت الضغط الى السماح لهم بالولوج الى بهو الوزارة.

ورفع أحد المحامين لافتة كتب عليها «حمام الهناء لتعويض وزارة العدل» في إشارة إلى تواطئ وعجز الوزارة عن محاسبة الرموز المورطين وتبعيتها لإملاءات السبسي فكل من يدخل «امسّح يخرج نظيف» ، وقد تعالت أصوات المحتجين بـ «التطهير التطهير والبداية بالوزير» .

وبينت المحامية سوسن السلامي بأن مجموعة الـ25 بدأت منذ انبعاثها في رفع الشكايات ضد بن علي وزمرته إلا أنها واجهت جملة من التعطيلات من قبل وزارة العدل فالقضاة - الذين حكموا بالسجن ظلما وتعسفا في القضايا المرفوعة ضد كل من مناضلي الحوض المنجمي وطلبة منوبة والصحفيين مما أعطى الضوء الأخضر لتعذيبهم والتنكيل بهم إلى حد اغتصاب البعض منهم- ما زالوا يتربعون على عرش القضاء في تونس ويحضون بالتبجيل والتنزيه عن كل مراقبة أو محاسبة.

كما دعت القاضية كلثوم كنو الى مواصلة النضال من أجل تطهير القضاء واستقلاليته عن السلطة التنفيذية، مؤكدة بأن المرحلة التي تمر بها البلاد هي مرحلة حاسمة تستوجب الوقوف بكل حزم لتحقيق مطالب الشعب التونسي «الثورة لن تتحقق الا بقضاء مستقل» .

وقد كان من المبرمج أن تواصل مسيرة المحامين والقضاة أمام الوزارة الأولى ولكن أمام طلب المتظاهرين الالتحاق بالنقابيين المرابطين بساحة محمد علي والذين رفضوا المشاركة في المسيرة الموازية لعبد السلام جراد، قاد المحامون المسيرة التي جابت شارع باب بنات مرورا بباب سويقة فساحة محمد علي رفع خلالها المحتجون شعارات تطالب بإسقاط النظام «الشعب يريد إسقاط النظام» .

الشرطة تضطر للهروب

وبوصول المسيرة الى حدود المسرح البلدي وبدون مقدمات قامت قوات البوليس المتجمهرة بإطلاق مكثف للغاز المسيل للدموع ومحاصرة المتظاهرين في مختلف الأنهج المطلة على شارع الحبيب بورقيبة وبدأ تبادل التراشق بالحجارة بين الطرفين مما اضطر الشرطة الى الهروب أكثر من مرة تحت ضغط المحتجين الذين تفاجأوا بردة فعل البوليس المواصلة لنفس الممارسة المتبعة في عهد النظام المنحل.

المحامي عبد الناصر العويني

اعتداءات على الصحفيين

ككل مرة يتعمد البوليس الاعتداء على حق الصحافين في نقل الصورة حيث تعمد بعض البوليس السياسي الى هرسلتنا وارغامنا على عدم التقاط صور للبوليس الذي تفنن في ضرب و التنكيل بأبناء الشعب والاكتفاء برصد المحتجين و هم بصدد رمي الحجارة كردة فعل طبيعية للدفاع عن النفس و امام رفضنا الانصياع لأوامرهم وقع تهديدنا بتحطيم الات التصوير و سط وابل من الكلام البذيء كما وقع الاعتداء علينا بالضرب من طرف بوليس سياسي مهمته التقاط الصور للمتظاهرين.

الاعتداء على المارة

لم يسلم أي مواطن مار في حال سبيله من شارع الحبيب بورقيبة الا ونال نصيبه من الكلام الجارح والمهين من قبل البوليس الذي «أبدع» يومها في التكشير عن أنيابه والاعتداء على المواطنين العزل وإرهابهم بقوة السلاح وهو ما مثل الدليل القاطع على مواصلة وزارة الداخلية انتهاج نفس الأسلوب القمعي في مواجهتها للتحركات السلمية للمواطنين.

آمال العلوي

استشهاد شاب اختناقا بـ «الأكريموجان»

في خضم المواجهات التي شهدتها العاصمة يوم الاثنين الفارط بين المتظاهرين قوات البوليس ووسط سحابة الغاز المسيل للدموع سقط شاب من إحدى العمارات القريبة من محطّة برشلونة.

وحسب شهود عيان فإن المتوفّى أنيس بو عمران والبالغ من العمر 32 سنة سقط من علو أكثر من 20 متر جرّاء اختناقه بالغاز الذي غطّى أحياء العاصمة، وتنتفي بذلك امكانيّة ان يكون الهالك مصاب باضطرابات نفسيّة وفق ما روّجت له بعض الصّحف الصفراء المتواطئة مع وزارة الداخلية.

أخطبوط الفساد في إدارة الملكية العقارية

ربّما لا يعرف الكثير من التونسيين أنّ أوّل تونسي كتب في القانون العقاري بعد صدور أوّل قانون ينظمه (الأمر العلي المؤرخ في غرة جويلية 1885، الذي دخل حيّز التنفيذ في 15 جويلية 1885 ثمّ نقّح عدّة مرّات و خاصة سنة 1965 بموجب إصدار مجلة الحقوق العينية)، هو «الشيخ محمد بن عثمان بن محمّد السنوسي» الذي ألّف كتابا تحت عنوان : «مطلع الدّراري في توجيه النّظر الشّرعي على القانون العقّاري».

أراد صاحب هذا الكتاب أن يبحث في الأصول الفقهيّة لهذا الفرع من فروع القانون وأن يبحث عن الأسس التي يمكن أن تقوم عليها القواعد القانونيّة الجديدة. ويعود تاريخ وضع هذا الكتاب إلى أواخر القرن التاسع عشر. ولكن لو كان صاحبه بيننا اليوم لأختار له عنوانا آخر حتّى ينبّه الشّعب لا إلى الأصول الفقهيّة للقانون العقّاري فحسب ولكن أيضا لما تأصّل من فساد ورشوة في أهمّ إدارة تونسيّة تشرف على الملكيّة العقّارية.

لا يتّسع المقام هنا للحديث عن كلّ ما حصل داخل هذه الإدارة على مدى عقود من الزّمن، ولكن لا بدّ من التركيز في هذه المرحلة من تاريخ تونس ومن تاريخ هذه الإدارة على الاعتصام الأخير لأعوانها.

يبدو للملاحظ من خارج إدارة الملكيّة العقّاريّة أنّ الأسباب التي أدّت إلى الاعتصام الذي تواصل منذ تاريخ 18 جويلية الماضي هي أسباب نقابيّة محضة.

فقد تمّ التركيز في الرّسالة التي توجّه بها مسؤولو إدارة الملكيّة العقّاريّة إلى الوزير الأوّل بتاريخ 16 جويلية 2011، على ضرورة مراجعة مقتضيات الفصلين الخامس والسادس من المرسوم عدد 56 لسنة 2011 المؤرخ في 25 جوان 2011 المتعلق بقانون الماليّة لسنة 2011، علما وأنّ الفصل الخامس من هذا المرسوم يقضي بإحالة مبلغ 140.000.000 دينار من موارد إدارة الملكيّة العقّاريّة لفائدة ميزانيّة الدّولة في حين ينصّ الفصل السّادس من نفس النصّ على تحويل نسبة 30% من المداخيل المتأتيّة من توظيف المعلوم النّسبي المستخلص عند كلّ عمليّة ترسيم بالسّجل العقّاري لفائدة ميزانيّة الدّولة أيضا.

و يبرّر دعاة الاعتصام ومنفّذوه احتجاجهم بجملة من العناصر التي تبدو في الظّاهر موضوعيّة بناء على الأرقام التي قدّموها، كما تبدو ظاهريا ردّ فعل ضدّ إجراء اتّخذته حكومة غير شرعيّة تواجه مدّا ثوريّا في كافّة القطاعات بما في ذلك إدارة الملكيّة العقّاريّة.

ولكنّ المدّ الذي يظهر ثوريّا هو نقيض الثورة تماما، فهو ليس مدّا بل جذب إلى الوراء ومحاولة بائسة للإبقاء على الأوضاع التي لن يستفيد منها سوى من استفادوا في السّابق من الفساد من خارج إدارة الملكيّة العقّاريّة ومن يتشبثون بتقديم الخدمات لهم داخلها. فالمفسدون مازالوا مصرّين على الفساد ولكن تحت عباءة الثّورة هذه المرّة.

و من بين أبرز الأدلّة على الوضع الذي بدأ الشّعب التونسي يألفه هذه الأيّام في كافة القطاعات هو رفض عدد من الأعوان الذين تحوّلوا إلى «ثوريين»، لتعيين حافظ الملكيّة العقّاريّة لرفع الوصاية على «دفتر خانة»، فهو في نظرهم من خارج الإدارة، ولأنّه كذلك سيكون عقبة أمام توزيع المسؤوليّات داخلها على أسس عائليّة بل وجهويّة أحيانا.

وهكذا، تصير الكفاءة ضربا للثّورة وتتحوّل النزاهة جذبا إلى الوراء.

ويكفي دليلا على هذه الثّورية الجديدة هذه الأيّام التكتّم على ملفين من جملة ملفّات عديدة، أحدهما يتعلّق بالفساد بالإدارة الجهويّة للملكيّة العقّاريّة بباجة والثاني لا يقلّ فسادا عن الأوّل يتّصل بالتّلاعب بالأوضاع العقّاريّة في ولاية بن عروس. فهذان الملفان جاهزان منذ أواخر سنة 2010، ولكن جاءت الثّورة وبعدها الإضراب وإثره الاعتصام ومازالا رابضين في أدراج المسؤولين «الثّوريين».

ويكفي دليلا كذلك على هذا المسار الثّوري لمسؤولي إدارة الملكيّة العقّاريّة نذكر ارتباط «مصطفى بوعفيف» حافظ الملكيّة العقّاريّة السابق بالقصر الرئاسي (تحرير العقود داخل القصر) وكذلك التعاملات المشبوهة للمدير العام للدراسات القانونيّة والنزاعات «البشير محمود» مع أصهار المخلوع والمتنفّذين في السلطة، و تلاعب «هشام شكري قصيعة» المدير العام للمصالح المشتركة بالقوانين المنظمة لسير الإدارة وهو رئيس الشّعبة المهنيّة التي كانت قائمة وبيدو لا تزال لكن تحت عباءة الثّورة والاحتجاج هذه الأيّام.

هكذا تتحقق أهداف الثّورة في إدارة الملكيّة العقّاريّة، و لعلّ القاضي «أحمد عظّوم» وزير أملاك الدّولة و الشؤون العقّاريّة في حاجة إلى فتاوى جدّه حتّى يفهم هذا الانقلاب في المواقع وهذا الانقلاب في المفاهيم. فمن يعطّل مصالح المواطنين صار هو الثّوري الحقيقي ومن تلاعب بالحقوق و تواطأ مع المفسدين صار رمزا للطّهارة و البراءة، بل هو الذي يوزّع صكوك البراءة و الغفران.

لو كان «الشّيخ عظّوم القيرواني» على قيد الحياة هذه الأيّام لأفتى بمحاسبتهم أشدّ الحساب، و لو كان «الشيخ محمّد عثمان السنوسي» بيننا بعد ثورة 14 جانفي، لغيّر عنوان كتابه «مطلع الدّراري في توجيه النّظر الشّرعي على القانون العقّاري»، حتّى ينبّه الشّعب التّونسي إلى أنّ الدّراري تطلع هذه الأيّام على رموز الأيّام التي خلناها بائدة.

الأزهر السّعلي (خبير في المناجم و شؤون النّفط)

رمضان الثورة

رغم الصعوبات المادية التي يواجهها التونسيون في شهر رمضان فإنهم يبتهجون بحلوله ليس فقط لأنه طقس من طقوس الدين بل لأنه ظاهرة اجتماعية وثقافية واحتفالية. كما أنه يساهم في تكوين الذاكرة والشخصية لكل تونسي وأنه - وإلى الآن على الأقلّ- عامل توحد في غياب نزاع الطوائف والمذاهب.

في هذا السّياق نودّ إبداء بعض الملاحظات الخاصة برمضان هذه السنة، رمضان الثورة.

1 - وصل البؤس الاقتصادي والحيف الاجتماعي لغالبية الشعب التونسي إلى حدود غير مسبوقة وإن كان وضع الثورة وارتفاع معدل البطالة والصعوبات المالية للعديد من المؤسسات والعديد من القطاعات تفسر جزئيا هذه الحالة فإن المضاربات في المواد الغذائية وغيرها من السلع التي يمتهنها سماسرة مستغلين الوضع الأمني ومعمقين حالة الفقر والخصاصة وضيق ذات اليد للطبقات الكادحة في تونس ومستغلين كذلك وبصورة بشعة مأسي وعذابات الشعب الليبي الشقيق.

وإن كان أعوان الداخلية قد استأسدوا على معتصمي القصبة(3) وعلى الإعلاميين فقمعوهم بشدة، فإن شاحنات المضاربين تمر من أمام أعينهم وتحت أنوفهم ولا يحركون ساكنا. وفي نفس الإطار كان حري بالوزير الأول في حكومة تصريف الأعمال أن يدّعم المواد الأساسية ويخفّض من أسعارها ويوفرها ويقلص الأداءات غير المباشرة المسلطة على الطبقات الشعبية عوض الهرولة لدفع أكثر من ألف مليار من عرق الشعب التونسي لبنوك النهب العالمية كفاتورة ديون اقترضها بن علي وأزلامه وأصهاره.

2 - وقع تمديد حالة الطوارئ مع بداية شهر رمضان وما يعنيه ذلك من إعطاء صلوحيات واسعة لوزير الداخلية ولرئيس الجمهورية للتضييق على الحريات وخرق القانون باسم الطوارئ في إطار تنفيذ مخطط الالتفاف على الثورة وبث التفرقة في صفوف الشّعب التونسي وبغاية نشر الفوضى وتبرير القمع ومقايضة المواطنين بأمنهم مقابل الحرية ولأجل الانحراف بجوهر الصراع الحقيقي بين الطبقات الكادحة والشعبية والمهمشة من جهة وبين السماسرة التابعين للامبريالية محترفي النهب والفساد من جهة ثانية عمد أعداء الثورة إلى افتعال صراعات جـهوية وعشائرية أحرزوا في بعضها انتصارات جزئية (المتلوي، قصر هلال...).

وهُم الآن أمام فرصة سانحة لإشعال نار الفتنة بين أبناء الشعب التونسي مستغلين الشباب المتدين والجماعات السلفية وكل من ينصب نفسه مدافعا عن الإسلام وناطقا باسمه وحاملا مشروع تطبيق «الشريعة الإسلامية» اقتداء ببلدان موغلة في الرجعية ليُكفّروا غيرهم ويقسموا الشعب التونسي إلى كفار ومؤمنين و يشعلونها نارًا لا تُبقى ولا تذر وتأكل الأخضر واليابس. وكل ذلك باسم الدفاع عن الدين واحترام مشاعر الصائمين و «الأمر بالـمعروف والنهي عن المنكر» .

يجب أن نكون متفطنين ومنتبهين لكل دعاة الفتنة ومن يقف وراءهم فالدين في جوهره يدعو إلى احترام الآخر في كرامته وحريته وحقوقه وليس مصدر انتهاك أو صدام أو عدوان. فالتونسيون صائمين ومفطرين عاشوا بسلام واحترام ولم يثوروا أو ينتفضوا إلا ضد مستغليهم وظُلاّمِهم.

3 - في الحقيقة فإن تسييس المساجد لم يبدأ مع جماعة النهضة أو السلفيين أو حزب التحرير، فالرئيس المخلوع استغل المساجد كأحسن ما يكون للدعاية له ولحكمه كما عمل أصهاره والمقربون منه على استغلال الدين ببعث «إذاعة الزيتونة» و «فردوس حنّبعل» وتأسيس أول «بنك إسلامي» في تونس.

ولكننا وبعد ثورة الشعب التونسي وإسقاط الدكتاتور لن نسمح باستغلال بيوت العبادة لتمرير أفكار سياسية أو للدعاية الانتخابية أو لتكفير أشخاص أو أحزاب. فحين كان تجار الدين في قاعة الانتظار كان الشعب التونسي يخوض معاركه ضدّ بن علي ويقدم الشّهيدات والشهداء فداء للوطن، وحين قمعت الفنانات والفنانين أمام المسرح البلدي، وحين تظاهر المحامون والمعطلون عن العمل لم تخرج مظاهرة من جامع أو مسيرة من مسجد.

فلا تبتزوا عواطف الشعب ولا تتاجروا بمعتقداته ولا تستغلوا المساجد والجوامع لتمرير أفكاركم فقد أهداكم الشهداء فضاءات حرة للعمل السياسي.

خلاصة القول فليكن رمضان الثورة شهر الذود عن عيش الكادحين والدفاع عن حرية الجماهير وشهر التآزر والتوافق واحترام الآخر والتعايش السلمي ولنقف صفا واحدا ضد دعاة الفرقة والفتنة... وكل عام وأنتم بخير.

ماهر الزعق

ضعف الإقبال على التسجيل في القائمات الانتخابية:

عدم ثقة في السياسي أو في القائم على الشأن الانتخابي؟

لِمَاذا يثور شعب ما؟ سؤال يترك حيرة فعلية لما أتاه الشعب التونسي! فبعد أن ضحى بالغالي والنفيس - وكان مستعدا لتقديم المزيد - من أجل القطع مع الماضي بسياسته ورموز فساده ونبذ كل ما كان له علاقة بنظام الديكتاتور الفار، نجده اليوم غير حريص على متابعة ذلك.

فقد شهد الإقبال على التسجيل في القائمات الانتخابية شحا ملحوظا في عدد الوافدين الراغبين في المشاركة في العملية الانتخابية رغم كل الحملات التحسيسية التي أنفقت عليها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أموالا طائلة علاوة على بعض المبادرات الإعلامية والوطنية وغيرها.. ورغم التمديد في الآجال لتمكين أكبر عدد ممكن من المواطنين من التسجيل.

ولمعرفة أسباب هذا العزوف الشعبي ورصد تصور لإمكانية تجاوزه وتفاديه من وجهة نظر سياسية واجتماعية، اتصلت «صوت الشعب» ببعض الأطراف فكان معها اللقاء التالي.

عبد العزيز المسعودي

ريم الصغروني

عبد الرزاق الهمامي

السلطة تتحمل المسؤولية

أكدت ريم الصغروني عضو الهيئة السياسية لحزب العمال الشيوعي التونسي أن غياب التغيير في الإدارات (محسوبية، سيطرة بقايا التجمع على الإدارة، عدم استقلالية القضاء، تبعية الإعلام..) عمّق غياب ثقة التونسي في الانتخابات. إذ أن عدم وضوح الرؤية وتخلف الوعي السياسي بصفة عامة اللذين عرفتهما تونس في عهد الديكتاتور الفار إضافة إلى المهازل الانتخابية التي جرت على مدى أكثر من نصف قرن، خلقت لدى المواطن انطباعا بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات.

وتضيف: «عملت القوى المضادة للثورة منذ هروب بن علي على إبعاد الناس عن الاهتمام بالشّأن العام وشن حملة ضد الأحزاب بصفة عامة والمناضلة منها بالخصوص تحت شعارات رجعية من قبيل «الأحزاب للأحباب» و «كل الأحزاب تكذب» و «الأحزاب تبحث عن الكراسي» .. طبعا هذا دون أن ننسى أن الإجراءات الإدارية وبعد مراكز التسجيل عن مقرات سكنى المواطنين ساهمت بشكل واضح في ضعف الإقبال» .

كما أفـاد السيـد عبـد الرزاق الهمامي عضو الهيئة السياسية لحزب العمل الوطني الديمقراطي أن ضعف الإقبال على التسجيل بالانتخابات يرجع بالأساس إلى سببين رئيسيين. فعلى المستوى الأول يرتبط ذلك بالضرورة بعدم إلمام التونسي بالعملية الانتخابية وهو ما يعدّ من آثار غياب تقاليد تعاطي التونسيين مع مؤسسات انتخابية ديمقراطية وشفافة...

ورغم الجهود التي بذلتها القوى التقدمية والديمقراطية من أجل تجاوز ذلك، فإن هذه العملية مازالت غير مألوفة ومستجدة بالنسبة إليه.

وأما على المستوى الثاني، فإن ذلك يعود إلى عدم وضوح الرؤية السياسية إضافة إلى ما خلّفه غياب الشفافية في علاقة بهذه المسألة طيلة عقود.

وقد أدى ذلك إلى غياب التحفز والثقة لديه في ما لا يعرف. طبعا هذا دون أن ننسى عدم فهم المواطن إن كان التسجيل شرطا للانتخاب أو إجراء للتثبت فحسب - على حد قوله.

لا يختلف السيد عبد العزيز المسعودي عضو الهيئة السياسية لحركة التجديد كثيرا عما تقدم، إذ يقول إن غموض الوضع السياسي ووجود مشاكل ملحة اقتصادية واجتماعية خلقت تشكك الناس في إمكانية تحسن الأمور من خلال تأثير مشاركته في الانتخابات. أضف إلى ذلك أن الحملة التحسيسية لم تمس بما فيه الكفاية المناطق الريفية. كما أن الوعي بأهمية المشاركة السياسية لم يبلغ بعد درجة الإقبال بصفة تلقائية على التسجيل.

ولعلم الاجتماع رأي

اتصلت «صوت الشعب» بجميلة السملالي - أستاذة في علم الاجتماع - لمعرفة رؤية علم الاجتماع لهذا الموضوع، فشدّدت على أنّ علاقة السلطة بالمواطن شهدت توترا على مدى أكثر من ربع قرن، إذ تنوعت ممارساتها بين قمع وتدجين وترهيب.. مما ترك إحساسا لدى المواطن بأنه مجرد وسيلة لا يتمتع بمواطنته.

وعن التعامل مع الانتخابات، أكدت الأستاذة أن التونسي كان يشارك في الانتخابات بانتهازية سياسية وخوفا من سحب بعض الامتيازات التي لا يحصل عليها إلا بفضل تقديم بعض الخدمات. كما تعتبر بالنسبة إلى المواطن العادي بعدا من أبعاد الانتخابات التي كانت تحصل زمن الديكتاتور الفار وذلك ما خلق عدم الثقة لديه وربما القطع معها تخوفا من عودة القمع.

وتواصل قائلة: «إلا أن التونسي يبالغ كثيرا في تخوفه من الأحزاب وعزوفه عن المشاركة في الحياة السياسية بدعوى أنها استغلالية وانتهازية وتريد الوصول إلى السلطة!! فهل ينكر أصحاب هذا الرأي أن ذلك طبيعي فالحزب السياسي يعرّف بكونه مجموعة تحمل برنامجا معينا وتريد الوصول إلى السلطة» .

إن كثرة الأحزاب وتجاوزها المائة يعكس رغبة السلطة في تنفير المواطن من الحياة السياسية، إذ يترك له ذلك انطباعا سلبيا عن الأحزاب بأنها مستهانة ومستهجنة.. والحال أنه من المفروض قانونيا ألا تعطى التأشيرة لحزبين بحملان نفس التوجه ونفس الطرح...

الأحزاب مطالبة بالتحرّك...

آراء ثريـة بالتقييمـات الموضوعية لهذه الظاهرة لا تختلف في مجملها في أن السلطة تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية.

ولأن التحليل هو الخطوة الأولى في طريق الفهم وإيجاد الحلول والبدائل، فقد كان لكل طرف رأيه في هذا الصدد.

يؤكد عبد الرزاق الهمامي (حزب العمل) أنّ القوى الديمقراطية والتقدمية المؤمنة بأنّ الاحتكام للإرادة الشعبية لا يتمّ إلاّ عبر ممارسة فعل المواطنة (اقتراع...) عليها تكثيف جهودها في اتجاه توعية التونسيين بممارسة حقّهم في الوجود عبر التسجيل ثمّ الاختيار بين الاقتراع أو الامتناع عن طواعية وعن وعي بذلك.

وأما عبد العزيز المسعودي (حركة التجديد) فيرى أن «على الأحزاب القيام بحملة تحسيسية وحث المواطنين على التسجيل وشرح أهمية ذلك لهم. فالتمكن من اختيار مكتب الاقتراع يعني قطع خطوة نحو التصويت.

ثم إن التصويت الآلي مقابل الاستظهار ببطاقة التعريف يؤدي إلى حرمان نسبة هامة من المواطنين من ممارسة حقهم الانتخابي يوم 23 أكتوبر لعدم سهولة التنقل لمكاتب الاقتراع. ولذلك فإننا نطالب بفرق متنقلة بالمناطق الريفية البعيدة مثلا وتمديد عملية التسجيل لما بعد رمضان نظرا لتغير نمط الحياة ونقص الحركية خلال هذا الشهر» .

وفي المقابل، تعتبر ريم الصغروني (حزب العمال) أنّ التسجيل ليس ضروريا، «إذ يمكن اعتماد صيغة أخرى (مثل التسجيل الآلي) نظرا للمنظومة المعلوماتية المتقدّمة التي لا تتطلب التنقل إلى أماكن بعيدة. على الأحزاب الثورية أيضا إقناع المواطنين بأن المشاركة في الانتخابات تدخل في إطار استكمال مهام الثورة التي لا تعتبر بمعزل عن العمل الميداني، فلا يمكن استكمالها بالانتخابات وحدها لأن ذلك يتطلب بالضرورة سيرورة ثورية كاملة.

وتبقى المشاركـــة في الانتخابات في اعتقادها رهينة الحملة الانتخابية التي تعتقد ريم أن من المفروض خوضها وفق تكتلات حزبية حتى يتمكن التونسيون من الفرز والاختيار بين عدد أقل من التوجهات والبرامج».

وإلى ذلك، ترى الأستاذة جميلة السملالي أن على المثقفين الابتعاد عن النخبوية مثلما يتوجب على السياسيين الارتقاء بالأخلاقيات عبر الابتعاد عن التخوين والمزايدات والمهاترات.. فالحياة السياسية لا تبنى إلا على مواقف الأغلبية من المواطنين والحال أن البعض يتعالى عليهم..

لئن كانت ثقة المواطن في السياسة والسياسيين مهزوزة وأحيانا مفقودة لما غرسته فيه السلطة من كره لكل ما أحاط بهذا الفلك، فإن الانتخابات القادمة لا يمكن أن تكون شأن الساسة أو شأن بقايا الديكتاتورية النوفمبرية أو البورقيبية.. إن على الشعب أن يعي اليوم أن استكمال مهام الثورة متوقف على إرادته وعلى تمسكه بحقه في تقرير مصيره وفرض قراره مثلما فرضه على الديكتاتور الفار..

سارة بن الغول

التوجيه الجامعي: لا جديد تحت الشمس...

انتهت منذ أيام قليلة الدّورة الرابعة للتوجيه الجامعي الذي انطلقت دورته الأولى يوم 13 جويلية الفارط، لينظر هذه السنة في تعيين ما يقارب ال80 ألف تلميذ وتلميذة، سيتمّ توزيعهم داخل المؤسسات الجامعية على 641 اختصاص.

انطلق التوجيه الجامعي وسط تساؤلات عبّرت عنها فئات واسعة من الشعب التونسي خصوصا وأنّه يجرى هذه السنة في ظلّ تغيّر الأوضاع السياسية في البلاد.

وبمجرّد إعلان الوزارة نشرها لدليل التوجيه على موقعها الرّسمي على الانترنات، اتّضح أنّ الطارئ على الأمور لا يعدو أن يكون تلك «الكلمة الخشبية» التي تصدّرت الدليل وفيها يهنّئ وزير التعليم العالي الناجحين في الباكالوريا بثورة 14 جانفي آملا أن يلبّي هذا الكتاب انتظاراتهم من هذه الثورة، أمّا البرامج والمناهج ظلت على حالها لم تتزحزح قيد أنملة والأكيد أيضا أنّ هيئات التسيير لم تشهد تحويرا جذريا خصوصا وأنّ الوزارة عبّرت منذ البداية عن عدم عزمها القيام بإصلاحات هذه السنة.

على الطرف الأخر يقف الآلاف من التلاميذ ومن خلفهم أولياءهم ومربّيهم، كانوا يأملون أن تذهب الأمور نحو التحسن لاسيما وأن الجميع يدرك أنّ التشبث بمنظومة التوجيه على حالها هو في حقيقة الأمر صيانة لأحد تركات نظام بن علي ومحافظة على أكثر خياراته تخلّفا ورجعية.

ورغم تعدد الاختصاصات والشعب «الكثرة وقلة البركة» إلاّ أنّ التردد والحيرة كانت تحكم سلوك أغلب التلاميذ في تحديد اختياراتهم نظرا لعدم وضوح الاختصاصات وضبابية البرامج وهو ما يعبّر عنه ارتفاع نسبة الإقبال على مناظرة إعادة التوجيه.

إنّ هذا التردد في الاختيار وانسداد الأفق هو نتاج طبيعي لضعف البرامج التعليمية التي لا تستجيب للحاجيات المباشرة والإستراتيجية للفئات التلمذية، والتي ترتبط بالأساس بحقّها في التعليم الشعبي والديمقراطي وحقّها في التشغيل، وإنّ المحافظة على منظومة «إمد» هو جزء من ضرب هذه الحقوق ومصادرتها، خصوصا وأنّ القاصي والدّاني يدرك أنّ العمل بهذه المنظومة جاء في إطار صفقة مشبوهة بين نظام بن علي والدوائر الرأسمالية الأجنبية وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وهي تهدف بالأساس إلى «سلعنة» التعليم وإخضاعه لمصالح رأس المال.أمّا الخدمات الجامعية ليست أفضل حالا وهو ما سيعمّق معاناة الطلاّب أثناء العودة الجامعية والذين سيواجهون مشاكل في السكن الجامعي الذي يُحرم منه الآلاف من الطلاّب كلّ سنة، هذا بالإضافة إلى ضعف معلوم المنحة الجامعية وعدم تعميمها رغم غلاء مصاريف الدراسة وارتفاع الأسعار مع العلم أنّ هذه المنحة لم تشهد ارتفاعا منذ أكثر من 14 سنة.

إنّ السياسة اللاّوطنية التي انتهجها النظام النوفمبري في تعامله مع الجامعة والتي كان هدفها الرّئيسي الوصول إلى 500 ألف طالب في أفق 2014 بإملاء من الدوائر الامبريالية، جعل هذا القطاع يعاني من أزمة حقيقية تجسدت في أكثر من مستوى. وفي هذا الصدد نستحضر تصنيف «شنغهاي» الأكاديمي للجامعات لسنة 2009 والذي كانت فيه أفضل جامعة تونسية في المرتبة 6719.

ورغم التراجع الواضح للدّور الفكري والاجتماعي للجامعة التونسية جرّاء الخيارات الفاشلة، لم يعرف الواقع السياسي في مراكز القرار إرادة فعلية في اتجاه الإصلاح الحقيقي وردّ الاعتبار لهذه المؤسسة التي تعتبر نواة تفكير المجتمع وعصبه الحيوي، وظلّت سلط الإشراف تنفرد بالقرار ضاربة عرض الحائط كلّ المعنيين بالقطاع الجامعي من أساتذة وطلبة وعملة وإداريين، وهو ما يستدعي تكاثف كل الجهود من أجل مناهضة هذه الخيارات وإيجاد الحلول الكفيلة بتسليح الجامعة بكل مستلزمات الجودة والتقدّم حتى يصبح التعليم في خدمة مصالح الشعب التونسي وليس في خدمة مصالح رأس المال الأجنبي والمحلّي.

أخبار شباب تونس

بيان: لا لتجاهل المعطلين...

استجابة لمقررات الهيئة التقريرية المنعقدة بتاريخ 30 جويلية 2011 بتونس العاصمة دعت هياكل اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل لتنظيم وقفة احتجاجية بتاريخ 10 أوت 2011 أمام مقرات الولايات رفضا لسياسة التسويف و المماطلة بخصوص ملف التشغيل، و التراجع الممجوج عن بعض الوعود التي كانت تقدمت بها الحكومة المؤقتة تحت ضغط انتفاضة المعطلين.

و أمام تواصل حرمان المنظمة من حقها في التخاطب باسم منظوريها و تمكينها من مقرها المركزي نفذ اليوم منخرطي الاتحاد هذه الوقفة بكل روح نضالية، و فيما نسجل مشاركة مناضلي الاتحاد و قيادتهم في الحراك الشعبي بالعاصمة تنديدا بمسار الالتفاف على الثورة من قبل حكومة السبسي الالتفافية، فإن التحركات التي وقع تأطيرها من اتحاد المعطلين عن العمل في مراكز الولايات قد كانت ناجحة أيضا.

و يهم اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل أن يبين للرأي العام الوطني أن تجاهل الحكومة لملف المعطلين و لحاجاتهم القصوى، يضاف إلى سجلها في مسار الالتفاف على الثورة تعطيلا لمرحلة الانتقال الديمقراطي وعلى رأسها . استقلالية القضاء و محاسبة رموز الفساد و عن أهدافها في الحرية و الكرامة الاجتماعية و التنمية الجهوية العادلة

كما يعبر عن استعداد هياكله و مناضليه و أنصاره للانخراط النضالي لاستكمال أهداف الثورة وفاءا لشهدائها.

عن التنسيقية الوطنية

(المنسق العام الوطني سالم العياري)

ندوة جهوية

نظم اتحاد الشباب الشيوعي التونسي أيام السبت والأحد الفارطين ندوة جهوية بالمقر المركزي لحزب العمال بالعاصمة وذلك بحضور المكاتب الشبابية الجهوية بإقليم تونس الكبرى وأعضاء من القيادة الوطنية.

وقد تطرقت الندوة إلى الأوضاع السياسية الراهنة التي تمر بها البلاد والتي تشهد حركة نشيطة للقوى المعادية للثورة وعلى رأسهم حكومة السبسي التي تستغل تواجدها في مؤسسات السيادة لتمرر مخططاتها الرامية إلى إجهاض الثورة على غرار المؤسسة القضائية هذا بالإضافة إلى رغبة هذه القوى في تهميش المطالب الأساسية للثورة والزج بالرأي العام في صراعات ثانوية لا تخدم المصالح الحيوية للشعب التونسي، وفي هذا الصدد دعا اتحاد الشباب الشيوعي التونسي إلى ضرورة توحد الشعب التونسي وقواه الثورية المناضلة على قاعدة المطالب السياسية والاجتماعية التي رفعتها الجماهير الشعبية منذ مطلع السابع عشر من ديسمبر والتي قدم شهداء تونس أرواحهم فداءا لها حتى تقطع الطريق أمام محاولات الردة والإلتفاف.

ملتقى عالمي للشبـــاب

دعت بعض المنظمات الشبابية في تونس وفي العالم إلى المشاركة في الملتقى العالمي للشباب والذي سيلتئم في تونس أواخر شهر سبتمبر و سيجمع شبابا مناضلا مستقلا من كل أنحاء العالم .

ويندرج هذا الملتقى في إطار الحراك الثوري الذي يشهده العالم اليوم، وسيسعى إلى توحيد الطاقات الشبابية على محاور نضالية أهمها النضال ضد الميدونية والتفقير والبطالة، وطرح جملة البدائل الثورية الكفيلة بالخروج من الأزمة التي يعيشها العالم على جميع المستويات.

للمساهمة في صفحات الشباب راسلونا على العنوان الالكتروني sawt.echa3b@yahoo.fr

أنور الشابي رئيس حركة شباب 14جانفي للتجديد:

«نطالب بكشف كل الحقيقة للشعب...»

في خضم النضال من أجل فرض حق التنظم و ضمان المساواة في المشاركة في الشأن العام، بحثت العديد من الحركات والمنظمات الشبابية بعد الإطاحة ببن علي عن موقع لها تحت الشمس، وافتكت بعض المساحات السياسية والإعلامية التي صادرها النظام النوفمبري طيلة عقود. حركة 14جانفي للتجديد واحدة من المنظمات الشبابية التي رأت النور بعد رحيل الدكتاتور وقد أعلنت عن تأسيسها أواخر شهر جانفي.

«صوت الشعب» التقت رئيس الحركة أنور الشابي فكان معه الحوار التالي...

تم إيقافك بعد أيام قليلة من إعلان تأسيس الحركة، هل أن أنشطة الحركة وأهدافها تقف وراء هذا الإيقاف؟

في البداية حركة 14 جانفي للتجديد هي حركة سياسية تسعى إلى تأطير الشباب وعموم الشعب وتعبئته داخل إطار سياسي والعمل من أجل ضمان تشريكه في الحياة السياسية ضمن مدونات سلوك سياسي منظم بعيدا عن كل أشكال الفوضى والعنف، كما نعمل على ضمان انتقال بلادنا إلى المرحلة المقبلة بشكل ديمقراطي وتكريس مفهوم المواطنة ودعم حقوق الإنسان.

أما بالنسبة للإيقاف مازلت إلى حدود هذه اللحظة أجهل أسبابه الحقيقية، كل ما أعرفه هي التهم الموجهة ضدي وهي تكوين وفاق وهتك جانب موظف عمومي والاستيلاء على أراضي، قضيت 12يوم في السجن تراوحت بين مركز العوينة الذي مكثت فيه 6أيام والسجن المدني بالمرناقية الذي قضيت فيه بقية المدة.

عبرت الحركة عن عدم ثقتها في انتخابات المجلس التأسيسي وعزمها عدم المشاركة في هذه المحطة التاريخية ولكنها أعلنت في نفس الوقت تأسيسها لجنة عمل ستعمل على رفع المقترحات الشبابية لهذا المجلس، كيف تفسرون ذلك؟

منذ سقوط بن علي دعت حركة شباب 14جانفي إلى ضرورة انتخاب مجلس تأسيسي يهدف إلى القطع مع منظومة الاستبداد، ولكن اليوم وفي ظل عدم نضج الظروف الموضوعية نعتقد أنه لا جدوى من الذهاب لصندوق الاقتراع يوم 23أكتوبر ومن أبرز الأسباب القانون الانتخابي الذي سينظم العملية بأكملها فهو يقوم في جوهره على مبدأ المحاصصة السياسية ولم يعتمد على الكفاءات الوطنية بل تشكل وفق تصورات حزبية داخل هيئة لا تمتلك حد أدنى من الشرعية.

هذا بالإضافة إلى أن المجلس لن يمثل أغلبية الشعب التونسي وأكبر دليل على ذلك أن أغلب الفئات الشعبية لم تلتحق بمراكز التسجيل لأنها لم تكسب الثقة في العديد من الأطراف خصوصا في ظل الممارسات المفضوحة لبعض الأحزاب التي تعتمد على التعبئة بقوة المال السياسي المشبوه.

على ضوء هذه المعطيات أعلنت الحركة عن تشكيل لجنة العمل الشبابي للضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي التي ستعمل على تنمية الوعي السياسي لدى الشباب التونسي وحثه على المشاركة في الشأن العام، وستمثل إطارا لجمع المقترحات المتعلقة بملامح الدستور الجديد والتي سترفع لاحقا للمجلس التأسيسي، ونحن نعتقد أن اللجنة ستمثل أيضا شكلا من أشكال الرقابة الشبابية على هذا المجلس حتى تقطع الطريق أمام إمكانية سيطرة تيار بعينه على المجلس التأسيسي باسم الشرعية وهو ما سيؤدي إلى إنتاج دكتاتورية جديدة.

رغم الحراك الشبابي الذي شهدته البلاد نفت الحركة في بياناتها إمكانية ضلوع الأطراف الشبابية بأدوار متقدمة خصوصا في الشأن السياسي، إلى أي مدى يصح هذا القول؟

إن الأطراف الشبابية ليست فاعلة بقدر الفعل الذي تقوم به الأحزاب المدعومة من الخارج وخصوصا في الجانب المادي وحتى في أجنداتها الحزبية المربوطة بمصالح العديد من الدوائر الأجنبية، وإن المسائل التي يتم إثارتها قصد إدخال البلبلة في صفوف الأوساط الشعبية مدروسة بدقة على غرار مسألة الهوية.

إن التوجه الأجنبي يهدف إلى جعل تونس حقلا للتجارب ويندرج ذلك في خططه الإستراتيجية الاستعمارية على غرار المشاريع الشرق أوسطية التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية.

أنور الشابي

شهدت الآونة الأخيرة جملة من الأحداث التي تؤسس لإجهاض المسار الثوري في تونس على غرار إطلاق سراح بعض رموز الفساد، ما هي المهام المناطة بعهدة الشباب التونسي من أجل التصدي لهذه المؤامرات؟

لقد بان بالكاشف اليوم أن الانتفاضة الشبابية لم ترتق إلى مستوى الثورة كما حلمنا أن تكون باعتبار أن لكلمة ثورة دلالة على القطع مع منظومة الفساد السياسي بالأساس، وذلك باعتبار تغير المعطيات وبروز العديد من المؤشرات الدالة على ذلك ومن بينها التغاضي على محاسبة رموز الفساد وطمس وتزييف الحقائق، هذا بالإضافة إلى وجود طبقة فاعلة تحوم حولها شكوك بالعمالة والتطبيع وإن بعض من يلبس جلباب المناضل ضد دكتاتورية بن علي هو ليس إلا عميل سري للبوليس السياسي باعتبار أن المنظومة السابقة عمدت إلى زرع عيون لها لاختراق الصحافة والجمعيات الحقوقية وأيضا المعارضة. وإن تبرئة «السرياطي» في ما يعرف بقضية المطار وإطلاق سراح البشير التكاري لا تعدو أن تكون شكلا من الصفقات السياسية المشبوهة، وفي هذا الصدد نحن نطالب بفتح تحقيق جدي وكشف كل الحقيقة للشعب.

وعلى ضوء هذه المعطيات على الشباب التونسي أن يتوحد في إطار واحد وأن يكون اليد الأمينة على الثورة التونسية بتصدره طليعة النضال ضد الفساد والاستبداد وذلك بالعمل على تحرير الإعلام واستقلالية القضاء، والنضال من أجل افتكاك حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والعمل على إصلاح منظومة التعليم.

حاوره ياسين النابلي

الملتقى الوطني لاتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل بسوسة

انطلقت يوم الأربعاء 17أوت 2011 فعاليات الملتقى الوطني لإتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل في مدينة سوسة وذلك تحت شعار: **وفينا القديـر ومنّـا الجديـر**
كبـار العقول صحاح العضل

انطلق الافتتاح بالأمس بدار الثقافة ابن رشيق على الساحة التاسعة ليلا وقد تخللته كلمة المكتب الوطني للاتحاد تلتها كلمة المكتب الجهوي وبعض الضيوف، كما شهد الافتتاح مداخلات رئيسية أثثها كل من الأستاذ المحامي سهيل مديمغ الذي قدم محاضرة بعنوان «القوانين الشغلية ودورها في استفحال بطالة أصحاب الشهائد»، والأستاذ حسين الديماسي الخبير الاقتصادي الذي قدم محاضرة بعنوان «السياسة الإقتصادية في تونس وبطالة أصحاب الشهائد».

تتواصل فعاليات الملتقى طيلة يوم الخميس 18 أوت والجمعة 19أوت، وسيعرف يوم الخميس اجتماعا صباحيا للهيئة التقريرية الموسعة لاتحاد أصحاب الشهادات بالمقر الاجتماعي بخزامة الشرقية سوسة، وفي حدود الساعة التاسعة ليلا سيكون الموعد مع الفن الملتزم بحضور فرقة البحث الموسيقي بقابس في مسرح الهواء الطلق «سيدي الظاهر» وتتخللها مداخلات شعرية لكل من الشاعرين «محمد الصغير أولاد أحمد» و»أحمد شاكر بن ضية».

سيكون اختتام الملتقى يوم الجمعة 19أوت على الساعة العاشرة صباحا بالمقر الجتماغي الجهوي بعقد ندوة صحفية حول الوضع الداخلي للاتحاد وموقفه من توجهات وسياسة التشغيل بعد 14جانفي.

قصة قصيرة
قتــل عمــد

كمال عبد الله

يخيم على الشارع الممتد من باب البحر إلى محطة قطارات الضواحي صمت اسمنتي لا يقطعه سوى أصوات الطيور المحلقة في سماء أخفت غيوم سوداء شمسَها وبدت كقطع الليل المنتشرة في فضاء المدينة السحيق. مازالت شمس هذا اليوم لم تشرق بعد. أكداس النفايات تتناثر في كل مكان... وتعبث رياح باردة ببقايا الأوراق الملقاة أمام المقاهي مغلقة الأبواب ويبدو الشارع خال إلا من بعض الصبية والشبان الذين بدؤوا بالتقاطر من الأزقة والحواري المجاورة.على وسط المدينة... لم يكن أغلبهم قد تجاوز العقد الثالث من العمر، وكانوا، وكأن القهر قد تغذى على أجسادهم فبدت نحيلة، كأن السقم ينهشها، رغم ما ألقوه عليها من معاطف رخيصة من تلك التي تباع في أسواق الملابس المستعملة... تملأ الكتابات حيطان المقاهي والحوانيت المصطفة على جانبي الشارع الرئيسي... كتابات بألوان مختلفة... شعارات بخطوط رديئة... متعرجة حينا ومتسرعة أحيانا، لا يجمع بينها سوى الرغبة في الصراخ جهرا بما كان يقال سرا خلف متاريس الخوف والرعب.

طيور البحر البيضاء تملأ سماء الشارع الممتد في ذل عاهرة، بنعيقها فيضيع النعيق في أصوات الرياح الجاثمة كالكابوس على المدينة. ويشتد سواد الغيوم فيما تواصل مجاميع الشباب التهافت على الشارع من كل مكان.

انقطعت حركة السيارات إلا من مصفحات البوليس وهي تمزق جحافل المتقاطرين على المكان من كل صوب وينتشر الارتباك في مفاصل الشارع الذي بدا وكأنه لمدينة جاءت من غياهب الأوجاع والآلام... اسودت بعض الحيطان من فعل النيران التي التهمت طلاءها و بدا أصحابها في حيرة وهم يقفون قبل عدوانية أمام أبوابها الحديدية كم هو ثقيل هذا التوتر الذي يلف كل شيء... شرطة مكافحة الشغب تطل من وراء الواقيات البلاستيكية الشفافة التي تلقي بها أمامها لحمايتها من غضب تستعر نيرانه في كل شيء... في عواء طيور البحر... في أكياس النفايات الملقاة أمام أبواب العمارات... في قطط الشوارع المتسكعة من رصيف إلى آخر كالأشباح... كم هو ثقيل هذا التوتر الذي يلف أشجار الشارع وحوانيته وأكشاكه المغلقة... نعيق طيور البحر يخترق صدور المجاميع التي بدأت تتشكل في مجموعات. وزمجرة سيارات البوليس تبعث في جموع المتجمهرين رغبة في تدمير أي شيء...أو حرق أي شيء... صوت محرك طائرة عمودية يختلط بالنشيد الوطني ترتده حناجر أعلنت العصيان على الصمت... تحركات البوليس تغذي في السيول البشرية الهادرة رغبة في الانقضاض على رموز لسنين من القهر... صور ملصقة إلى جانب إعلانات المشروبات... صور تلف عواميد الكهرباء وأجذع الأشجار الغارقة في قيء السكارى...

أصوات سيارات البوليس تمزق الفضاء الممتلئ بشعارات المحتجين الذين صاروا يملئون كل تفاصيل المكان... نساء... أطفال.... كهول... شباب... أصوات تخرج من كل مكان... من الأزقة المحاذية للشارع الرئيسي ومن أسطح البنايات المطلة على «رباب البحر» ومن محطة الأرتال حيث تكدست الأجساد البشرية بين الحيطان الممتلئة بصور الدعاية ورجال بوليس الشغب وهراواتهم البلاستيكية... غير بعيد عن محطة الأرتال أشعل شاب إطار سيارة فارتفع الدخان عاليا وأقبلت إحدى سيارات البوليس التي اعترضها جدار من الأجساد البشرية... حاولت التقدم ولكن مقاومة جنونية جعلت سائقها يحيد بها عن طريق الإطار المشتعل وينطلق في شارع محمد الخامس... انتشر شعور جماعي بالرغبة في الانتقام في جموع المحتجين وبدأت أصواتهم تطغى على عواء طيور البحر وعلى صراخ سيارات الشرطة التي بدأت تتدفق بكثافة لحماية وزارة الداخلية الرابضة كالكابوس بقلب المدينة...

اسفلت الشارع يهتز تحت أصوات المحتجين التي صارت تملأ المكان و تبعث فزعا في قلوب رجال البوليس الذين كلّس الرعب نظراتهم في محاجرهم... أصوات الجموع الغاضبة ترجم الصور المعلقة مع صور الدعاية وترجم البوليس السياسي وسيارات الشرطة بوابل من عبارات الشتم والتشفي... أنزل بعض المحتجين صور الدمامل التي قيّحها العهر والدعارة السياسية ثم أحرقوها... داسوا عليها بأحذية الحقد والكراهية... الزغاريد تهز المكان، وأصوات الشباب تغلي حقدا وهي تلقي بسبابها على الصور الملقاة كالجيف العفنة.

تقدمت جموع المحتجين من بناية الوزارة... بناية تكدست أمام حيطانها الأسلاك الشائكة ورجال البوليس السياسي بسحنهم الخالية من التعابير الإنسانية ... كان شعوره بأنه يعيش بداية النهاية شديدا وكانت الأجساد تدفع به في عنف باتجاه مبنى الوزارة... حناجر المحتجين لا تكف عن الصراخ... اختفى عواء طيور البحر... اختفت قطط الشوارع المنتشرة بين أكياس النفايات... أحس بأن صدره سينفجر تحت ضغط الحناجر المشتعلة والأجساد الملتهبة رغبة في تدمير أصنام القهر... لم يدر ما الذي حدث بالضبط... لقد انطلق الرصاص من كل مكان... كان عواؤه يصطدم بالأجساد وبالبنايات المنتشرة على جوانب مبنى الوزارة... أراد مغادرة المكان واتّقاء رصاصة عشوائية قد تستقر في صدره أو رأسه أو أي مكان من جسده... كان يريد الهروب والإختباء في أي ملجأ... وفجأة أحس أنه يسقط... لقد أدرك ذلك عندما اصطدم بالأرض... كان الرصيف قاسيا جدا... لقد أحس بأن رأسه سينفجر وهو يصطدم بحافة الرصيف.

أحاطت به الأرجل من كل جانب... وأحس كأن شيئا ما ينفجر داخل معدته عندما ركله أحد عناصر البوليس السياسي الملتفين حوله كالضباع... تكور على جسده فأمسك به أحدهم من شعره وجره لبضعة سنتيمترات ثم انهالت الأرجل على جسده تدهسه... شعوره بالألم لا يصدق. لم يعد يسمع أصوات المتضاهرين... كان ألمه شديدا والهراوة تلتصق بجسده... وضع يده، في حركة لا إرادية على وجهه ولكن حذاء البوليس كان أسرع فانتزعها بركلة ألقت بها وراءه... كان يحس يده وهي تتقذف إلى الخلف وكأنها ليست منه... كأنها ليست جزءا من جسده... كانت كأنها شيء ما قذفته ركلة الحذاء البوليسي... كم يشعر بالألم وهو ملقى بينهم... قطعة من اللحم الأدمي تنهشها أنياب قذرة تتغذى على ألمه وعجزه.

أصوات المتضاهرين تقترب منه كأنها تدخل في تجاويف رأسه وتختلط بما نزف داخله من دم... أصوات واضحة جدا تنادي برحيل الكابوس الفاشستي الذي جثم على صدور أصحابها حتى خيل لهم أنهم لن يستفيقوا... لم يعد يشعر بالأرجل وهي تنتهك جسده... لم يعد يشعر بالألم وهو يبطيء نبضات قلبه... الأصوات وهي تقترب منه ... لم تعد مهزوزة... قلقة... خائفة... إنها أكثر عنفوانا... أكثر صلابة... لم تعد أصوات طيور البحر التي تحوم في أجواء المدينة التي لفها البرد مسموعة. التحق أصحاب المقاهي والدكاكين المغلقة بجموع المتظاهرين... مازالت أحذية رجال البوليس السياسي تنهش جسده... امتلأ المكان برائحة الغازات المسيلة للدموع... بطلقات الرصاص.

أصوات المجاميع البشرية تشتد... تدوي... تزلزل الإسفلت تحت رأسه... مد يده إلى وجهه ليمسح ما تخثر من دمه. لم يعد يشعر بالأحذية البوليسية وهي تركله... لم يشعر بالشلل يصيب أعضاءه... إنه فقط يشعر بأن الأصوات المدمدمة تقترب منه... تحتضنه... تلقي عليه دفئا هادئا في هذا البرد القاتل... لقد انعدم إحساسه بالألم... إنه لا يرى الأرجل حوله... انقلب حتى اتضحت له معالم وجوه رجال البوليس المحيطة به...

دخان الغاز المسيل للدموع لا يجعله يتبين بدقة ما الذي يحدث... كان يعوي من الألم في أمعائه. وفجأة اختفت الأصوات من رأسه... لم يعد يستمع غيرتردد صدى رصاصة انطلقت من أحد مسدسات رجال البوليس... اختفت كل الأصوات... لم يتردد بداخله سوى صوت الرصاصة وهي تمزق لحمه وتنفجر داخل رأسه... اختلط انفجار الرصاصة برغبته في النوم...

أغمض عينيه على أجساد رجال البوليس وهي تنفض في عجلة وارتباك شديدين... وأحس أياد كثيرة تحمله وتضعه في مكان لا يتبينه أخيرا سيلقي بجسده على شاطيء أكثر حرية و ينام...

في الذكرى الأولى لوفاة الطاهر وطار

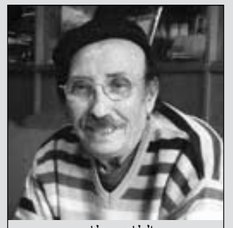
الطاهر وطار

مرّ عامٌ على وفاة الطاهر وطار وهو المعروف بـ «أب الرواية الجزائرية» واشتهر بمجموعة من الروايات التي كتبها وهي «اللاز» و «الزلزال» ، و «الحوات والقصر» ، و «عرس بغل» . ومجموعته القصصية «الشهداء يعودون هذا الأسبوع» .

من خصوصية كتاباته الروائية تفاعله مع الثورة الجزائرية وظروف تربيته التي لم تسمح له بدراسة الأدب أكاديميا في وقت لاحق، وربما هذا ما يفسر حسب قوله أصالة تناوله لمواضيع شكلت الذاكرة الثورية في علاقتها بالمحيط الإيديولوجي العالمي الذي تركه ينحاز إلى صف المظلومين والضعفاء من الشعوب والأفراد والمطالبين بالعدل والمساواة.

وطار الذي اشتهر برواياته وبتوجهه اليساري ومواقفه غير الجاهزة والمعلبة خلافا لرفقاء دربه من اليساريين الآخرين الذين دافعوا عن توقيف المسار الديمقراطي لغلق الطريق أمام ما أسموه بإرهاب الإسلاميين، لم يكن يساريا متعصبا أو متطرفا إقصائيا، والواقعية الاشتراكية التي تأثر بها والصراع الطبقي الذي اعتبره ملح طروحاته لم يدفعاه بالضرورة إلى تبني موقف عدائي من الإسلاميين كما فعل الروائيون واسيني الأعرج ورشيد بوجدرة والراحل رشيد ميموني.

يقول عمّي الطاهر، أو هكذا يلقب في الجزائر ، بأن «همّه الأساسي هو الوصول إلى الحد الأقصى الذي يمكن أن تبلغه البرجوازية في التضحية بصفتها قائدة التغييرات الكبرى في العالم». ويقول إنه «هو في حد ذاته التراث. وبقدر ما يحضره بابلو نيرودا يحضره المتنبي أو الشنفرى» . كما يقول: «أنا مشرقي لي طقوسي في كل مجالات الحياة، وأن معتقدات المؤمنين ينبغي أن تحترم.»

الحديث أو تقديم الرجل أو أعماله ليس بالسهل الكتابة عن رجل في حجم الفقيد الطاهر وطار ليست أمرا سهلا بكل المعايير إذا كنا ندعي الموضوعية باعتباره يمثل حالة إبداعية استثنائية في المشهد الأدبي الجزائري والمغاربي والعربي لأكتفي بما جمعت من معلومات حتى لا يدخل ذاكرة النسيان.

ربيع العربان: ثورة 1864

ربيع العربان

تفتخر تونس بانخراطها المبكر فيما يسمى بالنهضة العربية بإصدارها لأول دستور في العالمين العربي والإسلامي سنة 1861 والذي سبقه إصدار عهد الأمان سنة 1857 وتحجير الرق سنة 1846 وإطلاقها لسلسلة من الإصلاحات الحربية والإدارية والاقتصادية دشنها أحمد باي بمعية وزيره الأكبر مصطفى خزندار الذي كان صحبة شريكه إرلنجي من أكبر صناع المديونية المجحفة في تاريخ بلادنا أمام العجز المتفاقم لخزينة البيليك، ليس عن تمويل تلك الإصلاحات فحسب، بل حتى عن تسديد فوائض تلك القروض. فتم تحميل المجتمع التونسي وزر هذه السياسات الفاشلة بتطبيق سياسة جبائية مجحفة بلغت أقصى درجات التقفير والإذلال لسكان دواخل البلاد بفرض ضريبة «المجبى» أو«الإعانة» في جوان 1856 من قبل محمد باي وهي أداء نقدي على كل ذكر بالغ بالبلاد التونسية وقدره 36 ريالا وقام محمد الصادق باي في سبتمبر 1863 بمضاعفتها لتصبح 72 ريالا وهو ما ألهب مشاعر النقمة والغضب في دواخل البلاد التي كانت عرضة أكثر من غيرها للاستنزاف الجبائي والتقفير.

أعلنت القبائل التمرد على هذه السياسة الجبائية المجحفة وحمل علي بن محمد بن غذاهم وقبيلة ماجر لواء هذه الثورة قبل أن تلتحق بها عدة قبائل أخرى وبعض المدن مثل صفاقس والساحل وهي المناطق المتضررة من احتكارات البيليك لتجارة الزيت. ولئن أعلنت قبيلة ماجر عصيانها لسياسة الباي الضريبية فإنها لم تعلن خروجها عن سلطة الباي ففي مراسلة لمصطفى خزندار يقول مشايخ ماجر»مطلوبنا من سيدي أن تفهم بواقعنا مولانا أيده الله وتفكنا من هذا الرجل (المقصود القايد الحاج قعيد)... وأنك راعينا وبين يد الله تسل عنا... ونحن مثلنا مثل البنت فلنا من يحسن فينا» . في حين كان خطاب علي بن غذاهم أكثر راديكالية حتى إن لم يعلن القطيعة مع الباي وينزع عنه الشرعية إذ يقول في مراسلة لإسماعيل السني صاحب الطابع بتاريخ 25 جوان 1864 «إن هذا الوزير (المقصود مصطفى خزندار) عمل العيب مع جميع العملة من المطالب الماضية وكم من مره تظهر منه الزيادة وباقي متمادي في فعله» .

برز علي بن غذاهم إبان الثورة كباي بديل أو باي الشعب ولكنه لم يتقمص هذا الدور بل واصل مخاطبة الباي الرسمي في مراسلاته بسيدنا وكأن لسان حال الثوار يقول «يحيا الباي بدون إعانة» أو «يحيا الباي ويسقط مصطفى خزندار» . لم تكن ثورة علي بن غذاهم موجهة ضد نظام البيليك بقدر ما كانت موجّهة ضد سياسته الجبائية المجحفة ولم تنقطع أواصر الولاء الرمزي بين «الراعي والرعية» حتى في خضم القمع الدموي للثورة ولعل ذلك يفسر بأن القمع لم يضف إليه وعي القمع كي يكون أشد قمعا فلم يطرح الثوار مطلب إسقاط نظام البيليك وتحميله مسؤولية التقفير الممنهج الذي تعرضت له البلاد ولا سيما دواخلها بالاستنزاف الجبائي.

لقد سقط البيليك في دوّامة التداين الخارجي الذي تعامل معه النظام كحل لتفادي الإفلاس ولكنه عمق الأزمة وكانت السياسة الجبائية التي انتهجها البيليك لتغطية عجزه المالي كفيلة بتجذير الأزمة اجتماعيا ومهّد لفقدان البلاد لسيادتها لكن وعي الثوار لم يحاول ربط التقفير والاستنزاف الجبائي بنظام البيليك وسياساته بل تمت شخصنته في أقصى الحالات بالوزير مصطفى خزندار وهو ما سمح للبيليك بإعادة إنتاج شرعيته الهشة. لقد وصف الدكتور توفيق البشروش ثورة 1864 «بربيع العربان» ولكنه ربيع لم يكتمل إذ تمكن البيليك بأجهزته الحربية (المحلة) والإيديولوجية (المشايخ والعلماء) من قلع وروده قبل أن تتجذر. فهل يكتمل ربيع 2011؟

الحبيب الزموري

أخبار ثقافيّة

الاختتام برباط المنستير

اختتمت مساء السبت 13 أوت الجاري بقصر الرباط بالمنستير فعاليات الدورة 40 لمهرجان المنستير الدولي بعرض «أنوار رمضان» .

افتتاح العرض كان مع موسيقى «الجازية الهلالية» لسمير الفرجاني عقبه معزوفات على الكمنجة والنّقر على الدّف والطبل والدربوكة، كما سجّلت الأغنية الدينية حضورها في هذه السهرة من خلال تأدية أغان لرابعة العدويّة واختتم العرض بالأوبرا حيث أدّت الفنانة يسرى زكي أغنية لتشيكوف بمشاركة المجموعة الصوتية.

الحمائم البيض في رادس

في إطار فعاليات ليالي رمضان شهد مسرح الهواء الطّلق برادس عرضا بعنوان «أقسمت على انتصار الشمس» قدّمته فرقة الحمائم البيض للفن الملتزم.

ورغم قلّة الجماهير أبدع الرّباعي المكوّن للفرقة في تقديم عرض فنّي رائع تواصل أكثر من ساعتين استمتع فيها الحاضرون بأغان من كلمات احمد فؤاد نجم ومحمود درويش ومنوّر صمادح.

«مانفستو الثّقافة»

انطلقت يوم 13 أوت تظاهرة ثقافيّة بشارع الحبيب بورقيبة تحت عنوان «مانفستو الثقافة» .

هذه التظاهرة التي تتواصل إلى غاية 25 أوت تُعدّ امتدادا للنشاط الثقافي الذي بادرت ببعثه مجموعة من شباب حي التضامن قبل 14 جانفي ساهم في إعدادها شباب الأحياء الشّعبيّة وأبناء الجهات إلى جانب أساتذة وشخصيات ثقافيّة معروفة.

فبعد عروض آمال المثلوثي وجيل جلالة وفرقة أجراس تسهرون الليلة مع العرض الموسيقي «البرتوس» والسيرك أمّا سهرة الغد فستكون مع عرض لمسرحيّة «ألبستو كزينا» تليها سهرة الراب يوم 20 أوت.

وبالتّوازي مع هذه العروض سيكون لأحبّاء الرّسم موعد مع معارض الفنون التشكيليّة وورشات وعدّة ندوات على غرار «الممارسة الفنّية خارج الجدران وتأثيرها على الشّارع التونسي» وندوة «نضالاتنا النسويّة رُدّت إلينا» .

دورة استثنائيّة في ظروف استثنائيّة

ينتظم مهرجان المدينة بمنوبة في دورته 12 من 5 إلى 24 أوت الجاري بقصر قبة النحاس بإدارة السيد رضا المثلوثي.

وتتميز هذه الدورة بعروضها الاستثنائيّة التي تتماشى مع الثّورة التونسيّة المجيدة توثّثها مجموعات موسيقيّة كانت في العهد البائد ممنوعة ومقصيّة عُرفت بما تقدّمه من فنّ ملتزم ينتصر للقضايا العادلة للشّعب التونسي ولكلّ الشعوب المضطهدة على غرار فرقة جدل والبحث الموسيقي وأجراس.

وما تجدر الإشارة إليه هو التركيبة النّوعية لهيئة المهرجان والتي قطعت نهائيّا مع الوجوه التّجمّعية على عكس الدّورات السابقة.

وفي ما يلي برنامج العروض:

18 أوت: مسرحيّة «حارق يتمنّى» لرؤوف بن يغلان

19 أوت: مجموعة أجراس

21 أوت: فرقة البحث الموسيقي

22 أوت: سهرة مع الفنّانة نجوى بن عرفة

23 أوت: عرض «ارتجال» للفنان مقداد السهيلي

24 أوت: مسرحيّة «التبديلة» لعبد الغني بن طارة

ليالي ماطر

بالتوازي مع نشاطها السياسي والاجتماعي وفي إطار تنشيط المدينة ثقافيّا، تنظّم لجنة حماية الثّورة بماطر مهرجانا ثقافيّا يمتدّ من 17 إلى 27 أوت الجاري.

الافتتاح احتضنته قاعة اللّموشي بعرض موسيقي لمجموعة البحث الموسيقي أما الليلة فستكون أمسية شعريّة بفضاء 20 مارس يليها عرض لمسرحيّة «مسكاراتو» يوم 21 أوت بمضيف قرطاج ويلتئم عرض «ليالي بغداديّة» للفنّان زكي درويش مساء الثلاثاء 23 أوت بفضاء اللّموشي.

حمام سوسة
رموز العهد البائد مطالبون بالرحيل

حمام سوسة مدينة منكوبة بشخصياتها «الوطنية» (أو ما اصطلح على تسميتهم كذلك)... منكوبة بمن فرضوا أنفسهم «أعلاما» رفرفت في كل منبر للنفاق والتملق والتزلّف لصانع التغيير.. هل سأقول للهادي البكوش الذي كتبت يداه بيان السابع من نوفمبر (فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون) وكان له دور محوري في «مسرحية التغيير» التي أهلكت العباد والبلاد؟ هل سأذكر محمد جغام وزير الداخلية الأسبق في سنوات الجمر ومدير الديوان الرئاسي السابق؟ هل سأقول كمال مرجان الذي قضى أكثر من 30 سنة في أروقة الأمم المتحدة ليصبح وزير دفاع في نظام بن علي؟ هل سأجدّد العهد مع كمال اللطيف رجل الأعمال الغامض الذي قاد بن علي إلى السلطة ثم انقلب السحر على الساحر؟ مسكينة هذه المدينة السجينة بين أنياب هؤلاء..

مع قيام الثورة التونسية المجيدة كان الاتفاق في لجنة حماية الثورة بمدينة حمام سوسة على مراقبة تصرفات رئيس البلدية إلى حين تنحيته بصفة نهائية إلا أن تسارع الأحداث أجّل طرح الموضوع كل مرة فاستفاد رئيس البلدية من هذا التمديد ليعزّز نفوذه جاعلا أمر خروجه من رئاسة البلدية أصعب من خروج معمر القذافي من حكم ليبيا.

إن المطالبة برحيل رئيس بلدية حمام سوسة لها أسبابها، من أهمّها:

أوّلا: هذا الرجل يجلس على كرسي يشترط في الجالس عليه أن يكون منتخبا في حين أن الشخص المذكور معيّن وهذا الأمر يعرفه هو قبل كل الناس «فالحمامية» الذين انتخبوه لا يعدون على أصابع اليد الواحدة في انتخابات مزورة وغير ديمقراطية وعلى طريقة بن علي.

ثانيا: قام هذا الشخص بمحاولتين يائستين للبقاء في منصبه الأولى عرقلتها وقفة احتجاجية أمام مقر البلدية نظمتها لجنة حماية الثورة فكان أن أوعز إلى ذيوله فقامت بتحريض بعض الملتحين بدعوى سخيفة أن الملحدين سيحتلّون البلدية (مع العلم أن منتمين لحركة النهضة كانوا من ضمن المطالبين برحيله). المرة الثانية كانت حينما أوعز مرة أخرى لعمال النظافة بالاعتصام أمام مقر البلدية للمطالبة ببقائه ليوحي للرأي العام بالمدينة أنه شخص مرغوب فيه!! ولا بد من التوضيح أن عمال التنظيف البلدي ليسوا على اطلاع بخفايا الأمور كما أن السياسة لا تبدو على جدول اهتماماتهم... كل ما في الأمر هو أن رئيس البلدية قدم نفسه على أنه مدافع عن الطبقة الكادحة فهو الذي رسّم المتعاقدين وحسّن أجور العمّال... طبعا هذا هراء وحديث لا يصدّقه عاقل... أين كان أعوان التنظيف البلدي قبل الآن؟ هل فكّر فيهم رئيس البلدية قبل الثورة؟ هل هو حقا من قرّر الترسيم وتحسين الأجور؟ وهل خزينة الدولة بين يديه ليعطيهم متى شاء؟

ثالثا: هذا الرّجل «تجمّعي» ولسنا بحاجة للتأكيد على أن ولاء التجمعيين لم يكن يوما للوطن ولكن لحاكم قصر قرطاج السابق وزوجته وعائلته وأصهاره.. لقد جعلوا من هذا المناصب تشريفا لا تكليفا ولم تكن خدمة الصالح العام على جدول اهتمامهم.

رابعا: في الوقت الذي يعاني فيه السكان من «غزو» الناموس وكثرة الحشرات وضعف البنية التحتية (مثلا مركز الصحة الأساسية الموجود لا يليق ولا يستجيب لحاجات أكثر من 30 ألف ساكن) والطرقات فيها من الحفر ما يفوق العدّ ومظاهر الانتصاب الفوضوي أخذت تشوّه جمالية المدينة.

وفي مثل هذه الظروف تعكف بلدية حمام سوسة على مشروع «كبير» وهو تغطية وتوسعة مدارج ملعب بوعلي الحوار !!حقا... يجدر بنا أن نصيح أن أبناء الشعب يكابدون المتاعب وأموال الشعب تهدر في الملاعب. !! هل من المعقول أن نخصص أكثر من 600 ألف دينار لتوسعة ملعب هو في حد ذاته محشور في مكان ضيّق وسط بنايات سكنية !؟ هل لدينا فريق مانشستر يونايتد أو ريال مدريد حتى نوسّع مدارج الملعب؟ وهل ضاق الملعب بمشجعي الأمل الرياضي حتى يقع التفكير في توسعته وتغطيته؟

إن بقاء رئيس البلدية في منصبه الحالي وصمة عار في جبين الثورة التونسية وفي جبين مدينة حمام سوسة ونرى لزاما الإسراع بتعيين النيابة الخصوصية والقطع مع رجال العهد البائد... نريد وجوها جديدة فنحن في عهد جديد. ومدينة حمام سوسة ليست محضنة «التجمع الدستوري الديمقراطي» ولن تكون كذلك. ورموز العهد البائد يجب أن يرحلوا.

يسري السّاحلي

جبنيانة:
حزب العمال يقترح حلولا لمشاكل الفلاحة

معتمدية جبنيانة هي منطقة ريفية اذ يعيش 85% من سكانها في الأرياف حسب تعداد السكان لسنة 2004 وتعتمد بنسبة 90% على الفلاحة.
فما هي خصائص الواقع الفلاحي بالجهة وما هي أهم المشاكل التي يواجهها الفلاحون وخاصة الصغار منهم؟ وما هي مقترحات حزب العمال للنهوض بهذا القطاع الحيوي؟

تقدر المساحة الصالحة للفلاحة في جبنيانة بـ 20.000 هكتار موزعة بين 94% أراضي خاصة (أراضي سيالية وحبس عزيزة عثمانة) و6 % أراضي دولية متمثلة في ضيعة بلتش التي وقع سنة 1996 تقسيمها وتوزيعها على فنيين من خارج المنطقة وعلى بعض العملة الفلاحيين. كما تقوم الفلاحة بالجهة بنسبة 85% على الأنشطة البعلية خاصة غراسة الزيتون (أكثر من نصف المساحة الجملية) و15% مساحات سقوية (3000 هكتار).

أهم المشاكل تتمثل في:

- تشعب الوضع العقاري في ظل غياب مسح للملكيات يمكن أصحابها من رسوم ملكية ضرورية للحصول على قروض بنكية لإحياء أراضيهم.
- ضعف المخزون المائي للمائدة السطحية الذي يقدر بـ 5.4 م متر مكعب وازدياد نسبة ملوحته في حين يقدر الاستغلال بحوالي 8 مليون متر مكعب لا يقدر على تكاليفها غالبية الفلاحين كما لا يزال 25% من الآبار السطحية غير مجهزة بسبب قلة الإمكانيات المادية رغم أن جبنيانة تعد حوالي ½ عدد البيوت المكيفة على مستوى الولاية.
- تراجع إنتاجية الزياتين (400 ألف شجرة) نتيجة تهرّمها وضعف الدعم العمومي لتجديدها.
- نقص الأعلاف وغلاء أسعارها بالنسبة لمربي الماشية والدواجن مما أدى إلى تراجع عدد الأبقار الحلوب إلى أقل من 5000 والعجول إلى 4000 مع غياب وحدة بيطرية متعددة الاختصاصات (تحليل الحليب، التلقيح الاصطناعي، الإسعافات البيطرية المستعجلة..) مما يدفع الفلاحين إلى اللجوء إلى بياطرة خواص وما يكبدهم ذلك من تكاليف مرتفعة.
- عدم قيام تعاضديات الخدمات الفلاحية بدورها الكامل وضعف طاقة مراكز تجميع الحليب الستة خاصة في فصل الصيف ذروة الإنتاج مما اضطر المربين إلى إتلاف الحليب.
- إهمال الاتحاد المحلي للفلاحين للمشاغل الحقيقية لصغار الفلاحين واحتكار خدماته لفائدة بعض الفلاحين المرتبطين بشبكة من علاقات الفساد.
- ضعف إمكانيات البحارة وعدم قدرتهم على تجهيز مراكبهم لذلك ماتزال 50% منها شراعية إضافة إلى غلاء ثمن الوقود والشباك والتجهيزات والتأثيرات السلبية للصيد العشوائي الذي أدى إلى تراجع الانتاج الذي بقي في حدود 200 طن من الأسماك و100 طن من الأخطبوط إلى جانب تحكم أقلية من «القُشارة» (المضاربين) في الأسعار.

إن في حزب العمال يعتبر أن جزءا هامّا من حل هذه المشاكل التي تعوق تطور الفلاحة بالجهة وتحسين أوضاع الفلاحين يقع على عاتق الدولة التي عليها أن تعجّل بـ:

- مسح عقاري مجاني وتدخّل الدولة لمنح قروض لكل من يطلبها من فقراء الفلاحين وصغارهم في انتظار تسوية الوضعية العقارية بالجهة.
- الزيادة في الاعتمادات المخصصة لحفر الآبار العميقة والتعهد بإصلاح ما فسد منها خاصة في كل من أولاد يوسف والحوض باعتبار أن الفلاحين هناك عاجزون عن دفع تكاليفها وكهربة الآبار السطحية.
- التخفيض في أسعار العلف والبذور والأسمدة ومعلوم كراء الآلات الفلاحية وأسعار الماء.
- الترفيع في أسعار المحاصيل التي تقتنيها الدولة جزئيا مثل زيت الزيتون (عن طريق ديوان الزيت) بما يتلاءم والارتفاع المتواصل في تكاليف الإنتاج.
- تمتيع البحارة بنظام امتيازي في الوقود والتجهيزات البحرية وفي الضرائب.
- إحداث سوق للجملة بالجهة لترويج إنتاجه الفلاحي.
- تطهير الاتحاد المحلي للفلاحين من جميع العناصر التي استغلته للإثراء والتي لازالت تنشط بكل حرية وانتخاب مكتب ممثل لصغار الفلاحين ومدافعا عن مصالحهم بعيدا عن الولاءات الحزبية والشخصية.

محمود نعمان

هل تحالفت «حركة النهضة» مع القوى المعادية للثورة في الهوّاريّة؟

قال شهود عيان لـ «صوت الشعب» بأن عناصر تنتمي إلى «حركة النهضة» شاركت في الهجوم على مقر المعتمدية أين كانت هناك مجموعة من المناضلين ينتمون إلى حزب العمال الشيوعي التونسي وإلى جمعية المواطنة والديمقراطية إلى جانب نقابيين من الاتحاد العام التونسي للشغل وعدد من المستقلين، جاءت للاحتجاج على تنصيب النيابة الخصوصية لبلدية الهوّارية يوم الثلاثاء 16 أوت الجاري على الساعة العاشرة صباحا.

وقال نفس المصدر بأن المهاجمين الذين يعدون بالعشرات كانوا مسلحين بالهراوات والسيوف وبالغاز المشل للحركة وقاموا بالاعتداء على عدد من المناضلين بالعنف اللفظي والجسدي وهددوهم بالقتل ورفعوا شعارات ذات طابع طائفي وجهوي (الهوارية للهواريين والبراني على بره). كما قاموا بالاعتداء على مقر اتحاد الشغل بالجهة.

دريس

لندن: الديمقراطية البرجوازية تكشر عن أنيابها

شهدت لندن ما بين 6 و 10 أوت 2011 اضطرابات غير مسبوقة خلّفت إلى حد الآن 3 قتلى وعشرات الجرحى ومئات الموقوفين وقد انطلقت هذه الأحداث من بعض الأحياء إثر مقتل أحد الشبان السّود «مارك دوقان» من طرف الشرطة يوم 4 أوت عند محاولتها اعتقاله بتهمة ترويج المخدرات، فتحولت مظاهرة سلمية لمتساكني حي توتنهام متعدد الأعراق شمال لندن إلى مصادمات مع الشرطة وتعرّضت محلات للنهب وتوسعت الأحداث لتشمل بقية الأحياء الشبيهة مثل حي بريكستون وحي بيكهام الفقيرين، ثم شملت الاضطرابات مدنا أخرى خارج لندن في أعنف مواجهات شهدتها العاصمة البريطانية منذ سنوات تذكرنا بالمواجهات التي تشهدها بعض الأحياء الباريسية أو أحياء المهاجرين في مرسيليا فما هي الأسباب الحقيقية لهذه الأحداث؟

أول هذه الأسباب يكمن في أن أبناء هذه الأحياء الفقيرة من البيض والملونين خاصة السود من أصول افريقية وكاريبية قد طفح بهم الكيل من التهميش الاجتماعي المقترن بنزعة عنصرية لا أحد ينكرها. فحي توتنهام الذي شهد انطلاق المواجهات يعتبر أفقر الأحياء اللندنية حيث معدل البطالة لدى الشباب يقارب 10 % وهو ضعف المعدل الوطني وكان قد شهد سنة 1986 انتفاضة مماثلة أما حي بريكستون ذي الأغلبية السوداء فقد شهد سنة 1981 انتفاضة شبابية إثر مقتل أحد الشبان عند إيقافه بأحد مراكز الشرطة. وبحكم انتشار نسبة البطالة تعد هذه الأحياء مواقع للجريمة المنظمة ولتجارة المخدرات. كما تتميز بتفكك كل الروابط الاجتماعية التقليدية بما فيها الروابط الأسرية وارتفاع حالات الطلاق مما زاد في حدة الانفجار لدى الشباب. كما أن الفئات القاطنة بهذه الأحياء هي الضحية الأولى للركود الاقتصادي – وهو الأسوأ في تاريخ بريطانيا المعاصر- في ظل سياسة حكومة المحافظين [دايفيد كاميرون] التي تسلك سياسة نيوليبرالية تقشفية من توجهاتها تخفيض ميزانية الخدمات الاجتماعية العامة والمعونات للفئات الفقيرة وللعاطلين وتجميد الأجور للحد من العجز القياسي للميزانيّة الذّي تجاوز 12 بالمائة من النّاتج الدّاخلي. فهذه الحكومة ركّزت كلّ جهودها على ضخّ مئات المليارات منذ سنة 2008 لإنقاذ النّظام المصرفي ومن ورائه الطّبقة البرجوازيّة على حساب اقتطاع حصّة هامّة من الميزانيّة المخصّصة للخدمات والمساعدات الاجتماعية ممّا زاد في تفاقم البطالة في بريطانيا عامّة (2.2 مليون) وفي هذه الأحياء خاصّة ومعها معاناة الفقراء والأقلّيات العرقيّة مثلما يبرز من خلال تزايد عدد المطالبين بإعانات البطالة الذين تجاوز عددهم في جويلية 2011 1,5 مليون شخص.

يضاف إلى هذا السّبب المرتبط باللّيبراليّة المتوحّشة لحكومة المحافظين (كلّ الأحداث السّابقة أيضا وقعت في ظلّ حكم المحافظين في الثّمانينات)، المعاملة العنصريّة للشّرطة البريطانيّة إزاء الأقلّيات العرقيّة والقومية. يقول أحد العمّال من أصل تركي «عشت في برودووترفام 20 عاما ومن اليوم الأوّل والشّرطة دائما تسيء الحكم مسبقا على الأتراك والسّود» وليس من باب الصّدف أنّ الضّحيّة الّتي كانت منطلقا للأحداث سواء في 1981 أو في 2011 من الشّبان السّود . فكيف عالجت الحكومة الاضطرابات الحاليّة ؟

رغم عراقة الدّيمقراطيّة البرجوازيّة في بريطانيا إلّا أنّ حكومة كاميرون الّتي طالما انتقدت طرق القمع الّتي واجهت بها الأنظمة العربيّة انتفاضات شعوبها، حذت هي أيضا حذو هذه الأنظمة باعتمادها معالجة أمنيّة صرفة تقوم على القمع لحفظ «هيبة الدّولة» فقد نشرت 16000 من رجال الشّرطة في لندن واستدعت تعزيزات من كامل المملكة وقامت بحملات اعتقال للمئات بدعوى أنّ تلك «الاضطرابات غير مقبولة وأنّ الغضب إزاء تجاوزات جهاز الشّرطة لا يمكنه أن يبرّر الاعتداء الّذي تعرّضت له الشّرطة والمواطنون وإتلاف الممتلكات...» .

وهدّدت وزيرة الأمن الدّاخلي بإنزال أقسى العقوبات بكلّ من تورّط في «أعمال الشّغب كما قامت السّلط» بتعطيل خدمات الرّسائل عن طريق الهاتف المحمول وشبكات التّواصل الاجتماعي في ممارسات تذكّرنا بممارسات أعتى الأنظمة الدّيكتاتوريّة لنستنتج أنّ البرجوازيّة متى أصبحت مهدّدة تنزع عنها برقع الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان وتلبس ثوب الفاشيّة. إنّ أحداث لندن الأخيرة تكشف عن الوجه الآخر للنّظام الرّأسمالي الوجه الّذي تخفيه الدّعاية البرجوازيّة وتزيحه هذه الانتفاضات العفويّة.

وإن كانت هذه الانتفاضة الشبابية قد عرت الوجه الحقيقي للديمقراطية البرجوازية فإنها أيضا كشفت عن ضعف الأحزاب الثورية القادرة على تأطير هذه التحركات وإعطائها بعدا سياسيا واجتماعيا باعتبارها انتفاضة ضد الظلم والقهر الاجتماعي وضد آلة الدولة البرجوازية التي تحمي رأس المال وتوفر القاعدة الاجتماعية الملائمة للاستغلال الرأسمالي في أبشع مظاهره. وقد اصطفت كل الأحزاب الليبرالية وكل الأحزاب التي تدّعي تبني مطالب الفئات الاجتماعية وراء حكومة المحافظين الذين لا يهمّها سوى حماية مصالح الأقلية الجشعة التي تسيطر على ثروات بريطانيا وتستغل العمال.

محمود نعمان

أزمة الرأسمالية العالمية... وهذا زلزال آخر

لم يستبعد عديد الخبراء و الاخصائيين أن يكون يوم الاثنين غرة أوت الجاري يوما أسود على غرار يوم الخميس الأسود لسنة 1929 الذي شهد انهيارا غير مسبوق لقيمة الأسهم في بورصة «وال ستريت « في نيو يورك.
ضرب الزلزال اذن مرة أخرى في أعتى معاقل النظام الرأسمالي معيدا الى الذاكرة أزمة 1929 وكل الازمات الدورية -الهيكلية التي عقبتها وصولا إلى ما عرف بأزمة «السوبرايم» سنة 2008 وانتهاء بالازمة الحالية.
ولئن اثبت تعاقب الأزمات بما لا يدع مجالا للشك ارتباطها بطبيعة النظام الرأسمالي فذلك لا ينفي خصوصية كل منها االمتأتية من اختلاف الظرفية الاقتصادية والسياسية العامة بل قل التاريخية على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي...

الإفراط في التداين يفضي إلى الأزمة

«لما وضعت وكالة «موديس» (Moody's) بلادنا تحت الرقابة وتراجعت بعدئذ الرتبي(AAA) فإنها أقامت الدليل على خطورة كل من يريد أن يحوّل الاقتصاد والشغل الى رهائن بدلا من أن يكونوا في خدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية». بهذه النبرة المتشنجة تحدث مؤخرا النائب الديموقراطي كريستيان فان هولن.

ووكالة «موديس» هذه هي إحدى الوكالات الثلاثة (الى جانب Standard and Poors et Fitch) التي يعود إليها إسناد الأعداد للدول التي تتحصل على قروض. ويسند هذا العدد طبقا لتقدير الوكالات الثلاثة كل منها على حده على قدرة الدولة المعنية على تسديد القرض في الأجل المحدد وطبقا للشروط المضبوطة مسبقا. وبما أن العدد الأفضل هو «أأأ» فإن الولايات المتحدة تحصلت على الدوام على «أأأ» من طرف الوكالات الثلاثة رغم أنها ظلت منذ أمد بعيد أكبر بلد مدين في العالم. في المدة الاخيرة اهتزت ثقة الوكالات المختصة في قدرة بلد «العم سام» على الايفاء بتعهداته نظرا للصعوبات الجمة التي يعيشها الاقتصاد الامريكي والرأسمللي عموما.

ولما أصبح هذا البلد مهددا بفقدان رصيد الثقة المطلقة التي تمتع بها على الدوام في سجل الإيفاء بتعهداته فإن ذلك أدى إلى جو من الهلع في الأوساط المالية على النطاق المحلي والدولي. ذلك أن الولايات المتحدة التي بلغ سقف ديونها الرقم القياسي : 14300 مليار دولارإنما تضخ هذه الديون لتغطية عجزها من السندات التي تعرضها للبيع في السوق المالية والتي تستأثر البنوك بأكبر جزء منها. ويكون من الطبيعي عندئذ أن يتملك الهلع الأوساط المالية المقرضة لاسيما وأن مؤشر الثقة تدهور عندما أصبح الرئيس أوباما يطالب باعادة تسقيف الدين العام الأمريكي الأمر الذي رفضه النواب الجمهوريون في الكنغرس.

في الحلقة المتينة...

ودون الدخول في مزيد التفاصيل عن هذا الزلزال الذي هز الاقتصاد الرأسمالي إلى حد توقع بعض المحللين أنه يمكن أن يتحول إلى تسونامي حقيقي فإننا نسجل أن مصدر الأزمة المالية هذه المرة كان الدولة ذاتها وتلك لعمري مسألة مستجدة في تطور النظام الرأسمالي على الأقل منذ سنة 1929.

فمن المعلوم أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي أصبح أمرا لا مناص منه بعد أزمة الثلاثينات حوّل الدولة إلى معدل وحام للاقتصاد من الإفراط في الحرية الاقتصادية.

ولطالما تغنت الدعاية الرأسمالية بدور الدولة هذا كضامن للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية (l'Etat Providence). ولكن سرعان ما اتضح كذب هذه المزاعم كما أثبتت ذلك وقائع تطور النظام الرأسمالي البعيدة منها والقريبة.

فالدولة في النظام الرأسمالي ظلت تتصرف على الدوام كجهاز في خدمة الطغم المالية. فعندما ضربت أزمة «السبرايم» سنة 2008 الأوساط المالية في أمريكا والدول العظمى وضعت الدولة ما لا يقل عن 700 مليار دولارلإنقاذ المؤسسات المالية الخاصة. كما تبين أزمة التداين الحالية في الولايات المتحدة أن الدولة تشجع الاقتصاد الريعي الطفيلي عندما تقترض عن طريق نظام السندات الذي تستفيد منه كبريات البنوك والمؤسسات المالية الخاصة. وفضلا عن ذلك فإن هذه المؤسسات تضع الدولة تحت الرقابة ولا تتردد في أن تجعل من الاقتصاد والتشغيل رهائن كما اعترف بذلك النائب الأمريكي الأنف الذكر. وهذا الأمر يدل على النفوذ المطلق للطغم المالية في النظام الرأسمالي.

ومع ذلك فإن الوقائع ما تنفك تثبت أكثر فأكثر تعمق أزمة الرأسمالية العالمية. ولكن مهما يكن من أمر فليست هنالك حتمية تاريخية تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي من تلقاء نفسه. ولعل الظرفية الحالية التي دشنتها الثورة التونسية تكون محفزة على هبة نضالية من أجل خوض المعارك طبقة ضد طبقة والمضي في التحرر من الرأسمالية الجائرة.

عبد المجيد الحواشي

هوامش على الثورة التونسيّة (2/2)

2ـ أهل المشهد وأهل الظلّ

المشهد التونسيّ اختلطت فصوله. السياسيّون، المعارضون السّابقون منهم والتّائبون، والنقابيّون والحقوقيّون والمحامون والصحفيّون والباحثون الأكاديميّون والأساتذة الجامعيّون والعائدون من المنفى والطّالعون من سجون الجنرال والعمّال والفلاّحون والمواطنون الغاضبون ومن كانوا راضين وحتى الشرطة ورجال الجمارك وأعوان السجون.. جميعهم.. جميعهم تكلّموا في الصحف وفي الراديوات وعلى شاشات التلفزيونات الوطنيّة، العامّة والخاصّة والأجنبيّة، الناطقة بالعربيّة وبكلّ لغات الدنيا.

مصطفى القلعي

كم من الأسماء طالت أسماءنا في الجامعة خلال سنيّ الطلب! لكنّنا لم نر صورتها إلاّ فيما ندر. ولم نسمع حديثها إلاّ لماما. هذه الأسماء تتدارك اليوم ما فاتها. وتستمتع بالكاميرا وبالأضواء. وتستطيب لمعان الأستوديوات الزجاجيّة. إلى التلفزيونات تمضي ليلا نهارا متحدّية حظر التجوّل. ساعات طوال يقضّيها هؤلاء الأعلام هذه الأيّام أمام المذيعين أنفسهم الذين لم يتقنوا بعدُ الهجاء إتقانهم المدح في الماضي القريب، فقط ليملأوا ناظرينا بمرآهم. فهم لاشكّ يقدّرون حاجتنا إلى الامتلاء بصورهم وبأصواتهم. فلا يضنّون علينا بما يسدّ حاجتنا. لقد ملأوا المشهد، ولاذ اللاعبون السابقون بالظلّ يحتمون به آملين أن ينسى الناس أصواتهم وصورهم. فهل من مجير؟

الحريّة. لقد انتظرت طويلا حتى ملّت الانتظار. لا أحد طلب ودّها. لا أحد ذهب إليها. بل، على غير عادتها، جاءت بنفسها إلى طالبيها القاعدين دونها. وأخذتهم على غرّة. فقد كان أهل المشهد يتقنّون في إبعادها. وكان أهل الظلّ يستبعدون أوانها. كان الجميع مطمئنّين إلى الشعارات لا يناقشونها. فهي في حكم المسلّمات، من نوع «**ما أخذ بالقوّة لا يستردّ إلاّ بالقوّة**» أو «**الحريّة لا تهدى ولا توهب**». تبعا لذلك قال أهل المشهد: القوّة عندنا فلا حريّة لأهل الظلّ. وقال هؤلاء: القوّة ليست عندنا فلا حريّة لنا. وقال أهل المشهد: نحن لا نهب الحريّة فلا حريّة لهم. وقال أهل الظلّ: لا أحد وهبنا الحريّة فلا حريّة لنا.

لكنّ الحريّة لا تعنى بالشعار. ولا تلقى بالا له. ولا تستكين للمسلّمات. ولذلك استفاقت منتعشة بدماء الشهداء الغافلين عن رصاص الغدر المتربّص بهم في المنعطف. واغتسلت لتنزيل عنها كسل السنين. وأخذت طريق أهل الظلّ. فدقّت عليهم أبوابهم. وأمام ذهولهم جميعا دخلت. وألقت عليهم رداءها المحلّى بالأحمر القاني. فسحرتهم وسلبتهم خوفهم. وملأتهم جرأة. ودفعتهم إلى المشهد يملؤونه. وسحبت أهل المشهد إلى رطوبة الظلّ بعد أن ألقت عليهم جفاء الزبد.

لقد فرضت الحريّة إرادتها على الجميع؛ أهل المشهد وأهل الظلّ. فأربكتهم كلّهم. لا أحد انتظرها. ولا أحد استعدّ لقدومها. فلا أهل المشهد تمكّنوا من أخذ ساعاتهم وترتيب حقائبهم. ولا أهل الظلّ تدرّبوا على ضيق ربطة العنق. وإرادة الحريّة قلبت الواقع التاريخيّ التونسيّ رأسا على عقب فصار أهل الظلّ في المشهد. وتوارى أهل المشهد إلى الظلّ.

هذا الواقع التونسيّ التاريخيّ الجديد لا يخلو من عجائبيّة. فأهل الظلّ الصاعدون إلى المشهد من المعارضين السياسيّين شيوعيّين وإسلاميّين سرعان ما راجت أسماؤهم وصورهم. وأبواق أهل المشهد القدامى صاروا، ويال العجب!، يردّدون أسماءهم ويدعون إلى ضرورة دعوتهم إلى المشاركة في الحياة السياسيّة بشكل فاعل باعتبارهم ذوي تاريخ نضاليّ مشعّ وذوي مصداقيّة اجتماعيّة. وهذا ما فعله أمين عام الحزب الاجتماعيّ التحرريّ، وهو حزب موال تمام الموالاة لأهل المشهد المزالين إلى ليلة 13 جانفي 2011، قبل السقوط بساعات. فقد سمعناه، بعد قرار الجنرال بيوم ينادي بضرورة دعوة من سمّاهم المناضلين الوطنيّين التاريخيّين من شيوعيّين وإسلاميّين وإشراكهم إشراكا فعّالا في المشاورات الدائرة، آنذاك، بين مختلف الأطراف السياسيّة والنقابيّة لتشكيل حكومة جديدة. وفي ذلك محاولة يائسة من المنذر ثابت لاستدرار عطف هؤلاء المناضلين الانضواء تحت أجنحتهم والتخفّي بجبائهم طمعا في أن يعشّي ذلك على أنظار النّاس فلا يروه، ولم لا أن يحتفظ بمكان ولو صغير في المشهد الجديد لاسيما أنّه مستعدّ للتخلّي عن بدله وربطات عنقه البنفسجيّة.

أهل المشهد الجدد؛ لا خلا المشهد منهم. ولا غابت وجوههم عنّا. ولا غادرت أصواتهم أسماعنا. هكذا ندعو لهم. لكنّنا نهمس لهم بأنّ حاجتنا إلى سماع أصواتهم وإلى رؤية صورهم قد أشبعت. وهم لا يرضون لنا التخمة وآلام عصب المعدة. ونحيط عنايتهم علما بأنّنا، نحن أبناء الشعب التونسيّ، قد تركنا حرفة صناعة الأصنام تركا نهائيّا حاسما، وبأنّ مشروع قانون في تحريم هذه الحرفة وفي تجريم القائم بها من المقترحات التي ستقدّم إلى لجنة الإصلاح السياسيّ، وبأنّ كتاب نيتشه «أفول الأصنام» سيدرج ضمن برامج التعليم في مراحل مبكّرة. وكلّ هذا لأنّنا نفطّنا إلى أنّنا أمّة تبدع في صناعة أصنام لغايات شتّى ثمّ تحار في هدمها بعد أن تنبت لهذه الأصنام مخالب وأنياب تنشبها في وجودنا فتصيّره جحيما، تماما كما يحدث في أفلام الخيال العلمي.

كما نسرّ لأهل المشهد الجدد بأنّنا نفطّنا إلى أنّ المشهد عندهم غائم وإلى أنّ عناصر التحليل عنهم غائبة وإلى أنّ المسائل في أذهانهم ملتبسة، رغم الضنى الذي يكابدونه لإخفاء هذه الحقائق. ونحن، على كلّ حال، لا نعاتبهم. وإنّما نعاتب الحريّة التي باغتتهم وهم لاهون. فهم في ذلك معذورون فيما الحريّة محجوجة.

غير أنّنا ندعو السيّدات والسّادة أهل المشهد الجدد إلى قراءة المشهد الذي يتسيّدونه بآليّات تفكيك وتأويل غير التي يشتغلون بها والقائمة أساسا على المقارنة بين الثورة التونسيّة والثورات الفرنسيّة والبلشيفيّة وغيرها. ونقول لهم إنّ المنهج المقارن قد لا يكون ذا فائدة في قراءة الثورة التونسيّة. وإذا أصرّيتم على هذا المنهج وعلى توظيف آليّات البنية الفوقيّة والبنية التحتيّة فإنّكم لن تتمكّنوا من إقناعنا بمشروع استراتيجيا استشرافيّة مستقبليّة. وهذا ما قد يؤثّر سلبا على حملاتكم الانتخابيّة المقبلة.

إنّنا، نحن مكوّني المشهد التونسيّ، نقول لكم إنّ الثورة التونسيّة لا تشبه أيّ ثورة أخرى. يكفي أنّها حطّمت القاعدة السّائدة القائلة إنّ الثورات تهيّئ لها النخب الفلسفيّة والأدبيّة فالسياسيّة، كما هو شأن الثورة الفرنسيّة. فلا تجوز المقارنة. وإذا كان منهجكم ضعيفا فكذلك سيكون تحليلكم واستشرافكم. لذلك، ندعوكم إلى مقاومة إغواء ربطة العنق أمام الكاميرا للتواري في مختبرات العمل الذي نحن في حاجة إليه حتى تساعدونا على تمثّل ثورتنا وعلى استشراف آتينا وعلى حمايتنا من مهاوي الالتباس.

الطبقة الوسطى تلتحق بالفقراء بعد الثورة!

قبل 14 جانفي لم نكن نهتم بكل الأرقام والإحصائيات التي تنشر وتقدم على أنها حقيقة فـ «تونس بخير والحمد لله، في تقدم ملحوظ، تسير على خطى الدول المتقدمة...» وهلم من هذه الشعارات الفضفاضة التي سلمنا بها.

نحن الذين لا يفقهون السياسة ولا يفهمون لغة الأرقام. نحن الذين تطلبون منا الخروج للشارع والتصفيق والتهليل بقدوم «سيدنا وولي نعمتنا» ... نحن الذين تطالبوننا بمقابل لكل شيء حتى أبسط الأشياء وهي استخراج وثيقة إدارية، نحن الذين تحرموننا من أبسط حقوقنا كالعمل... نحن عامة الشعب، نقضي يومنا في الركض وراء الخبزة لنعود في الليل خالي الأيادي لأننا غالبا نصل بعد فوات الأوان بعد انتهاء الخبز ويعلل صاحب الدكان ذلك ربما أنهم يلهثون وراء الخبزة أكثر منا وأنهم يملكون سيارات تجعلهم يصلون قبلنا، وقد زف لنا خبرا مفرحا مفاده أننا من اليوم فصاعدا سنجده في كل الأوقات... هلموا فالخبز سيباع في السوق السوداء، سيبيعونه لنا بأثمان باهظة طبيعي نحن لا نفهم أكثر منهم هم يقيمون الأشياء جيدا و يجارون مصالحنا!!هم يسطرون مستقبلنا حاضرنا وماضينا هم من قالو إننا نمثل نسبة 80% من المجتمع التونسي. وبما أننا محدودي المعارف لا نفقه الأرقام طالبناهم بأن يفسروا لنا قدر حدود عقولنا، فقالوا لا يفي بالغرض، هذا إذا سلمنا بهذه النسبة المرتفعة جدا والتي تطرح عديد التساؤلات. لكن هذا لا يمنعنا من الشك في هذا المؤشر الذي يمكن أن يكون مضخما لغاية في نفوسهم محاولة منهم لإقناعنا بالقروض التي يلهثون وراءها بما أنهم تعرضوا لحملة نقد كبيرة وبما أنهم يعون جيدا شعارنا «لا ثقة لنا بكم» . و بين النفي والتأكيد ورغم محاولاتنا للفهم والتحليل لم نستطع تشخيص حالتنا، هل نحن من الطبقة المتوسطة أم من الطبقة الفقيرة؟ وحتى وإن كنا متوسطي المعيشة فدخلنا لا يكفي لتلبية حاجياتنا الأساسية إذ ينبغي مراجعة شروط مستوى العيش... ونحن عامة الشعب، أنتم من صنفنا سابقا بأغلبية الطبقة الوسطى لترتقوا بنا بعد الثورة المجيدة إلى عتبة الفقر. فشكرا على سخاءكم معنا.

مدوي نتساءل عن ما كانوا يفعلون قبل 14 و ماذا فعلوا بعده؟ أين أموالنا أين ثرواتنا أين مداخيل صندوق 26-26 التي على حد علمنا تذهب للفقراء ومن المضحك أنهم يجبرون على المساهمة فيها. مؤشر يجعلنا نقول إن وصف النظام بالمافيوي لا يفي بالغرض، هذا إذا سلمنا بهذه النسبة المرتفعة جدا والتي تطرح عديد التساؤلات. لكن هذا لا يمنعنا من الشك في هذا المؤشر الذي يمكن أن يكون مضخما لغاية في نفوسهم محاولة منهم لإقناعنا بالقروض التي يلهثون وراءها بما أنهم تعرضوا لحملة نقد كبيرة وبما أنهم يعون جيدا شعارنا «لا ثقة لنا بكم» . و بين النفي والتأكيد ورغم محاولاتنا للفهم والتحليل لم نستطع تشخيص حالتنا، هل نحن من الطبقة المتوسطة أم من الطبقة الفقيرة؟ وحتى وإن كنا متوسطي المعيشة فدخلنا لا يكفي لتلبية حاجياتنا الأساسية إذ ينبغي مراجعة شروط مستوى العيش... ونحن عامة الشعب، أنتم من صنفنا سابقا بأغلبية الطبقة الوسطى لترتقوا بنا بعد الثورة المجيدة إلى عتبة الفقر. فشكرا على سخاءكم معنا.

سميّة المعمري

نحو قراءة سيميائيّة لخطاب الثورة التونسية

ذهب النّاقد البنيوي الفرنسي الرّوائي رولان بارط (Roland Barthes 1980/1915) وهو يقرأ أعمال الروائي مارسال بروست (Marcel Proust) إلى أنّ الاسم هو سيّد الدوال، ذلك أنّ الاسم في أصل معناه علامة لغوية تتركب من جملة أصوات أو حروف دالة على معنى.

ويضرب الاسم باعتباره ظاهرة سيميائيّة في أبعاد ثلاثة :

- بعد مرجعي إذ قد يحيل إلى شخص تاريخي أو واقعي.

- بعد رمزي بجعل الاسم العلم يهجس بمعاني غزيرة فيتحظى اعتباطية الدال ويضحي دورانه على ألسنة الناس مبررا ذا وظيفة.

- بعد تذكري: ذلك أن الاسم قد يشحذ الذاكرة من جديد فاستشهاد محمد البوعزيزي نشّط الذاكرة وفتح مغالقها وأحدث بها كوى أطلت منها أسماء أخرى وسمّت تاريخ تونس البعيد والقريب فاستحضر التونسيون أسماء على بن غذاهم ومحمد على الحامي وفرحات حشاد... ولائحة الأسماء طويلة لا تحصى ولا تعدّ.

- وجاء في لسان العرب لابن منظور أنّ الاسم من الوسم والوسم هو أثر الكي (حضور لافت لرمزيّة النار) واتّسم الرجل جعل لنفسه سمة بها يعرف ويتميز، كما اقترن الاسم في دلالته المعجمية بالرفعة والشموخ والتعالي على الأركان المظلمة في واقع مدجّن، فتمجيد الاسم واللهج به يترجمان رغبة دفينة سكنت المتظاهرين والمنتفضين على الظلم رغبة في التسامي على مواطن الضعف والوهن وها هنا تمسك الجماعة بأسباب توثبها ونهوضها رغم سعي الطغاة إلى نشر مشاعر الإحباط واليأس وإشاعة أجواء الانكسار.

أ - الثورة التونسية: سحر الاسم والعثور على رأسمال رمزيّ:

كان الشهيد محمد البوعزيزي في رمزيّة استشهاده يدوّن صفحة جديدة من تاريخ تونس المعاصر، ألهم اسمه فئة الشباب، فدعاهم إلى رفع الهامات ورفض الفقر والذلّ والتّهميش وكأنّ الأسماء القديمة التي هيمنت على البلاد كانت بدون مصداقية او رصيد رمزيّ حقيقي لأنها روّجت لقيم مرذولة كالفساد والرشوة والمحسوبية والولاء وبذلك تعطلت القيم الثوريّة (الحريّة/الديمقراطية/ العدالة والمساواة بين الطبقات والجهات).

إن الأسماء القديمة، أسماء الاستبداد ترهّلت وتورّمت، و تورّمها مرضيّ أفلست برامجها ووعودها وشعاراتها وانطفأت صورها التي صنّعت تصنيعا فسارع المتظاهرون والمنتفضون إلى سحبها والثأر منها واستعاضوا عنها بأيقونات جديدة وهي أيقونات الشهداء وكانت أيقونة الشهيد محمد البوعزيزي لافتة: شابّ أضرم النار في جسده ليشعل لهيب الثورة وليتلف حطاما من الأسماء القديمة والصور المنهارة والمتهافتة.

إنه سحر الاسم الذي فتن الكثيرين وجعلهم يبرمون ميثاقا جديدا مع حركة شبابية رامت اقتلاع السائد والتجرّؤ عليه.

امتلك شبابنا الاسم الرّمز والهبت ناره حماسهم، فأضاءت لهم دروبا كانت مقفلة وأشعّت على بلد استوطنه الظلام.

تلك هي قيمة الرمز: يموت فردا ويعيش في أحلام الناس الكبيرة وفي أشواقهم العاتية.

ب- نفوذ الاسم و سيطرته على المكان :

عندما تعاظم المدّ الثوري ازداد نفوذ الرمز واستحوذ على الشوارع والساحات بعد أن سكن الوعي الجماعي، فتضخّم رأسمال الجماعة الرّمزي ثأرا من رأس المال الطغاة المادي، وحملت الشوارع والساحات اسم سيّد الدّوال وقابل المتظاهرون بين الاسم الرمز والأسماء الأخرى الجوفاء التي تمّت مجاوزتها بسرعة، لعل المنتفضين قرؤوا في محمد البوعزيزي مرحلة جديدة ووعيا جديدا.

أو لعلهم وجدوا فيه ضربا من النقاوة والطهر، ذلك أنّ اسم العلم le nom propre في اللسان الفرنسي محفوف بمعاني شتى: الطهر والنقاوة والألق وهذه المعاني مجتمعة تترجم رغبة عنيفة في «تنظيف البلاد» وتطهيرها من فساد سرى في مفاصل الدولة وشرايينها.

ج- الاسم المهاجر والمرتحل:

انّ مقاربة خطاب الثورة التونسية من منظور لساني وسيميائيّ أمر مفيد -perti nent ، نسعى إلى الانكباب عليه، فهذه الثورة أنتجت قيما بديلة ودفعت إلى الأمام فئات وطبقات لها مصلحة حقيقية في التغيير التاريخي، ولكن الثورة أنتجت كذلك خطابا لغويا: شعارات مدوّنة على اللافتات وفي الشوارع والساحات، وجملا ثورية وبيانات تحتاج جميعها إلى التدبر والتفكيك.

هذا الخطاب اللغوي الملوّن بلون الثورة هاجر وارتحل إلى أمكنة أخرى قريبة وقصية فتحرّك اسم محمد البوعزيزي وأضحى حجمه كبيرا فتمدّد واتسع نطاقه ومعه تحرّك الخطاب قوميّا وكونيّا إنسانيّا. لذلك تناسخ الاسم الرمز وتعدّد وقد أراده الطغاة أن يكون فردا وحيدا. لقد تجاوز الحصار والمحاصرة وكسّر الأطواق وهدم السياجات، إن الاسم سيّد الدّوال يحقّق التداخل بين مدارج ثلاثة : المدرج الوطني والمدرج القومي والمدرج الإنساني. وإن لغة الثورة أو نظام، خطابها كما ننوي تحليله جاءت لتنازل وتقارع لغة أخرى قاهرة ومتخشّبة.

ألم يقل رولان بارط إن اللغة فاشية بامتياز وفاشيّتها أو جورها يكمنان في توظيفها لإخضاع الآخرين ولاستيلاء عليهم وإلجام كلمتهم الثائرة.

الهادي العيادي (جامعي من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية تونس)

ذاكرة «صوت الشعب»

حزب العمال والميثاق الوطني

«صوت الشعب» العدد 64، 16 سبتمبر 1988

ما انفكت سلطة السابع تبذل قصارى جهدها لتجعل من «الميثاق الوطني» محل اهتمام الرأي العام. ولئن وجدت صعوبة في التوجه إلى الشعب الكادح المشغول بمعضلة الخبز اليومي واستحال عليها إقناعه فإن الأحزاب الليبيرالية والظلامية والبيروقراطية النقابية سرعان ما تلقفت الفكرة واعتبرتها إحدى درر «العهد الجديد» . وأبدى أحمد المستيري ابتهاجه لكون ما نادى به قبل عشر سنوات قد وجد طريقه إلى التحقيق، واشتد تنافس هذه الفرق – المعترف بها وغير المعترف بها- على التقرب من القصر لكي يشركها في إعداد «الميثاق» ولا يحرمها نعمة الفرصة التي طالما انتظرتها. وبلغ الأمر حد حسد بعضها البعض وتبادل الاتهامات الشبيهة بما كانت تفعله الضرائر قديما. ووصل الطمع بـ«حركة البعث» و «الاتجاه الإسلامي» ومنظمته الطلابية «الاتحاد العام التونسي للطلبة» حد التوسل إلى السلطة كي لا تستثنيها، إذا اقتصرنا على ذكر الذين جاهروا برغبتهم وأعلنوها على صفحات الجرائد.

وهم يفعلون ذلك للحصول على اعتراف ضمني للسلطة بهم وقد أدركوا حاجتها إلى من يزكي ميثاقها ويدعم مركزها.

ويبرهن أحمد المستيري ومحمد حرمل وبلحاج عمر ونجيب الشابي وبن صالح (الذي مثّله ابراهيم حيدر) والغنوشي (الذي مثّله البحيري)، بتهافتهم على خدمة مشاريع البرجوازية الكبيرة المتأزمة، عن استعدادهم الدائم لخيانة الحد الأدنى من مصالح الشعب الذي ما انفك يرزح تحت وطأة أوضاعه العسيرة. بل إن الحبيب طلبية رئيس ما سمي بلجنة الوفاق النقابي لا يخجل من المشاركة باسم الاتحاد العام التونسي للشغل، كما لو كان يمثل قيادة منتخبة وشرعية، في انطلاق اللقاءات مع السلطة حول «الميثاق» ، والحال أن أجور الشغيلة مجمدة منذ سنوات والبطالة تستفحل وظروف العيش تزداد سوء. ومع هذا تبحث السلطة باستمرار بعد السابع كما قبل السابع عن كل ما من شأنه تلهية الفقراء وصرفهم عن التفكير في أسباب فقرهم، وتجد لدى المعارضة الورقية تمام الاستعداد للأدوار القذرة.

إن «الميثاق الوطني» – هذه الصيغة الجديدة لـ «الوحدة القومية» البائدة – ليس سوى عظم من العظام التي تعودت السلطة رميها لينشغل بلكلكتها ساسة الصالونات والمكاتب، فضلا عن كونها تحتاج في المدى المنظور خريفا آمنا. ومثلما تراهن على «الميثاق» لتشد به إليها هؤلاء فإنها ما انفكت تراهن على سياسة الخونجة لتجر بها الجماهير المحرومة إلى مزيد الاستكانة والتسليم القدري.

لقد كان يوما «تاريخيا» ذلك اليوم الذي اجتمع فيه رئيس الدولة برؤساء «الأحزاب المعارضة والمنظمات القومية لتدارس الميثاق» . هكذا قالت وسائل الإعلام الرسمية، التي ظلت على وفائها لسنة المغالطة.

وفي الوقت الذي تتهافت أحزاب المعارضة البرجوازية وأعوانها على التآمر ضد مصلحة الشعب التونسي والوطن يتميز سلوك حزبنا، حزب العمال الشيوعي التونسي، كعادته بالسداد والمبدئية والوضوح، للرؤية العلمية التي تقوده في فهم الأحداث من ناحية ولوقوفه الحازم والدائم إلى جانب تلك المصالح. فمنذ ظهرت فكرة الميثاق لم يتردد في التعبير عن موقفه المناهض لها باعتبارها لا تعني – وحال البلاد على ما هي عليه- أكثر من مزيد تكبيل الحياة الفكرية والسياسية وحل خناق البرجوازية. وقد صدع حزبنا بهذه الحقيقة على لسان الرفيق حمه الهمامي في الندوة التي نظمتها ونشرتها «الطريق الجديد» قبل أشهر ثم في ندوة «الصباح» مؤخرا.

وموقفنا ليس نابعا من نظرة «متطرفة» تقول بـ«الكل وإلا لا» كما يتهمنا به خصومنا المورطون ولكنه وليد طبيعة مشروعنا وهويته كمشروع تحرر. ثم هل يغيب على خصومنا أن حزب العمال يمثل الحزب الوحيد الذي يملك برنامجا تكتيكيا مباشرا وملموسا يطرح مهام الساعة ويقدم الحلول؟ ولكنه يرفض المهام المفتعلة وغير المطروحة من نوع «الميثاق الوطني» الذي تدعو إليه السلطة وتسعى به إلى تهميش القضايا الأساسية والمزيد من ربح الوقت لصالحها.

وعلى هذا الأساس ما انفك حزبنا يسعى إلى تكتيل جبهة حول المصالح المباشرة للشعب كجزء لا يتجزأ من مصالحه البعيدة، وضد المشاريع المعادية لها ومنها مشروع «الميثاق الوطني» وحتما سيسفه أحلام الرجعية وخدمها وسيكون النصر حليف الحرية.

شهداء الثورة

أمّ الشهيد زياد العلوي:
«اللّه لا يسامح من كان السّبب»

وأنت في طريقك إلى «الجبل الأحمر» ، السيّارات تملأ الشارع ضجيجا ويشد انتباهك مخطوطات على جدران أسوار المدينة على طول الطريق «هنا سنبني وطننا حجرا حجرا فوق قبور تتسخ بكم» وهناك وقائع القصة تختلف من حكاية إلى أخرى. هذه المرّة حرباء النظام اختارت تغيير لونها وأسلوبها حيث تجاوز فن حماية بن علي الرّصاص فسيناريو استهداف الشهيد «زياد العلوي» القاطن بالجبل الأحمر تبدو مألوفة ولكن وقائعها مغايرة.

«صوت الشعب» تحوّلت إلى عين المكان فكان لها لقاء مع أم الشهيد زياد العلوي السيدة «وسيلة بوطارة».

تقول في بداية حديثها: «جد الحادث يوم 14جانفي بطريق مفتاح سعدالله بالقرب من شركة المياه «صوناد» . عندما كان ابني يسير مترجلا داسته سيارة أمنية نوع رينو كليو سوداء اللون مجهولة الرقم ولم نتعرف على ملامح المتهم لأن السائق سرعان ما لاذ بالفرار» .

وتضيف» لقد تم نقله إلي مستشفى شارل نيكول على متن سيارة دورية عسكرية واحتفظ به في المراقبة الطبية بقسم الجراحة العامة» .

يقاطعها زوجها قائلا: «لقد أصيب زياد بأضرار بدنية حيث كسرت رجله اليسرى ودخل في حالة إغماء نتيجة الصدمة العنيفة التي تعرّض لها» .

تواصل الأم حديثها: «تدهورت حالة زياد الصحية بمرور الوقت و الحال أنه لم يتلفظ بكلمة واحدة منذ الحادثة و هو الأمر الذي جعل أخته تصاب بأزمة نفسية» .

تصمت قليلا ثم تواصل «قبل الحادث بـ15 دقيقة احتضن زياد أباه وهو يقول اتركوا باب المنزل مفتوحا سأعود... لن أنسى صورة ابني وأطلب محاسبة الجناة والمتورطين... والعشرين مليون لا تعوض فلذة كبيدي» .

وتختم «الله لا يسامح من كان سبب» .

ويرتدّ صوت صدى المدينة: «سأظل أقولها في عنف السلاسل وتحت قيد السوط مليون عصفور على أغصان قلبي يخلق لحن المقاتل» .

حوار محمد علي لطيفي

والدا الشهيد زياد العلوي

كاريكاتور الأسبوع

سخرية الثورة

حريق «الرّايش تاق»

لم نكد نصدّق ما جاء على لسان إحدى المذيعات في إحدى القنوات الإذاعية من أن المتظاهرين هم الذين رشقّوا قوات البوليس بخراطيش الكريموجان وما كان من هؤلاء الأخيرين إلاّ أن ردّوا الفعل بنفس المادّة «الكريموجان» في إطار الدّفاع عن النفس...

وتبيّن من بعد أن هذه الحكاية هي الذريعة الرّسمية التي برّرت بها الحكومة المؤقتة ووزارة الداخلية هجومها الوحشي على المتظاهرين صبيحة يوم الاثنين الفارط هذه الحكاية المهزلة تعيد إلى الأذهان مهزلة حريق «الرّايش تاق» (البرلمان الألماني) التي حصلت في ألمانيا سنة 1936. وقتها عمد النّازيون إلى إحراق «الرّايش تاق» وإلصاق التهمة بالشيوعيين الذين تمّ اعتقال العديد منهم ومحاكمتهم ومن بينهم «جورج ديمتروف» قائد الأمميّة الثالثة.

والحقيقة أن أسلوب «حريق الرّايش تاق» استخدمته مرارا وتكرارا وزارة الداخلية في عهد بن علي. وها أنّ نفس الأسلوب يستمر بعد الثّورة!

وبهذا الصّدد نكتفي بالإشارة إلى أن المتظاهرين لم يتوقّعوا أصلا أن يتمّ منعهم من التظاهر بواسطة «الكريموجان» ، فما بالك بأن يخطّطوا للهجوم على قوات الأمن باستخدام هذه المادة.

والدليل على ذلك هو أن لا أحد منهم أحضر مادة من المواد (وهي كثيرة) التي تبطل مفعول «الكريموجان» والنتيجة أن الجميع تضرّر من الاستخدام المكثّف لسحب الغاز الخانق التي ملأت وسط العاصمة في ذلك اليوم المشهود.

عبد المجيد الحواشي